الجـــــمهـوريـــة الجـــــزائريـة الديمـــــقراطيـة الشـــــعبيـة

وزارة التـــــعليـم العـــــالي والبـــــحث العـــلـمـي

جـــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايد– تـلمســـــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

تخصص : محاسبة و تدقيق

من طرف : سباحي وسيلة و رمضان مامشة أسماء

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (نفطال)

نوقشت بتاريخ 2025/06/19 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

خديم زليخة	**أستاذة محاضرة ب**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
حابي عبد اللطيف	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
بن لدغم محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية

2025- 2024

الجـــــمـهـوريـــة الجـــــزائـريـة الديمـــــقـراطيـة الشـــــعبيـة

وزارة التـــــعـليـم العـــــالي والبـــــحث العـــلـمـي

جـــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايد– تـلمســـــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

تخصص : محاسبة و تدقيق

من طرف : سباحي وسيلة و رمضان مامشة أسماء

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (نفطال)

نوقشت بتاريخ 2025/06/19 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

خديم زليخة	**أستاذة محاضرة ب**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
حابي عبد اللطيف	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
بن لدغم محمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية

2025- 2024

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل لولا فضل الله علينا أما بعد فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} {الإسراء 32- 33)

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي رحمها الله و أبي حفظه الله لي وإلى أفراد أسرتي،وإخوتي سندي في الدنيا ولا أحصى لهم فضل.

أهدي هذا العمل إلى من تدخرت نفسا في تربيتي أمي الحنونة التي ساندتني و سهرت معي الليالي وإخوتي اللتان لم يدخرن جهدا في هذا العمل المتواضع أدعو الله أن يحفظهم لي.

وفي الأخير نرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

التشكرات

قال الله تعالى:"و ما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا"

نشكر الله عز وجل و نحمده الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع

و بعد هذا الشكر نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف السيد حايي عبد اللطيف على تأطيره لهذا العمل

كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر و الامتنان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان على دعمهم و مساندتهم

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة و كل من ساعدني من قريب أو بعيد

فهرس المحتويات

الإهداء

التشكرات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز و الاختصارات

قائمة الملاحق

المقدمة العامة..... أ/ز

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

تمهيد **09**

المبحث الأول:التدقيق الداخلي..... **10**

المطلب الأول:ماهية التدقيق الداخلي..... **10**

الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي..... **10**

أولا:التطور التاريخي للتدقيق..... **10**

ثانيا:تعريف التدقيق..... **13**

ثالثا:تعريف التدقيق الداخلي..... **15**

الفرع الثاني:مبادئ التدقيق الداخلي..... **16**

الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي..... **18**

المطلب الثاني:أساسيات التدقيق الداخلي..... **19**

الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي..... **19**

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الداخلي..... **22**

الفرع الثالث:وسائل التدقيق الداخلي..... **23**

المطلب الثالث:إدارة التدقيق الداخلي..... **24**

الفرع الأول:معايير التدقيق الداخلي..... **24**

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي..... 28
الفرع الثالث:الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي..... 30
المبحث الثاني:إدارة المخاطر..... 32
المطلب الأول:عموميات حول إدارة المخاطر..... 32
الفرع الأول:مفهوم إدارة المخاطر..... 32
الفرع الثاني:أنواع المخاطر..... 33
الفرع الثالث:أهداف إدارة المخاطر..... 34
المطلب الثاني:وظيفة إدارة المخاطر..... 35
الفرع الأول:مكونات إدارة المخاطر..... 35
الفرع الثاني:مهام إدارة المخاطر..... 36
الفرع الثالث:مبادئ إدارة المخاطر 36
المطلب الثالث:أساسيات حول إدارة المخاطر..... 37
الفرع الأول:المتطلبات الأساسية لإدارة المخاطر..... 38
الفرع الثاني:قواعد إدارة المخاطر..... 38
الفرع الثالث:استراتيجيات أو تقنيات مواجهة الخطر..... 38
المبحث الثالث:التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر..... 40
المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر..... 40
الفرع الأول:تعريف التدقيق الداخلي القائم على المخاطر..... 40
الفرع الثاني:نطاق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر..... 41
الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر..... 41
المطلب الثاني:متطلبات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر..... 42
الفرع الأول:العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر..... 42
الفرع الثاني:علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر..... 44
الفرع الثالث:دور المعايير المهنية في تحقيق العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر..... 45
المطلب الثالث:أدوار التدقيق الداخلي المبني على المخاطر..... 45
الفرع الأول:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر..... 45

الفرع الثاني:دور المدقق الداخلي في تقييم المخاطر..... 46
الفرع الثالث:دور المدقق الداخلي في تحديد إدارة المخاطر..... 48
الفرع الرابع:أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر..... 49
خلاصة الفصل..... 50

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد 52
المبحث الأول:الدراسات المحلية..... 53
المطلب الأول:الدراسات المحلية باللغة العربية..... 53
المطلب الثاني:الدراسات المحلية باللغة الأجنبية..... 59
المبحث الثاني:الدراسات الأجنبية..... 61
المطلب الأول:الدراسات الأجنبية باللغة العربية..... 61
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية باللغة الأجنبية..... 63
المبحث الثالث:أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة..... 66
خلاصة الفصل..... 67

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية ميدانية حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة..... 69
المطلب الأول:أداة الدراسة..... 69
الفرع الأول:الاستبيان..... 69
الفرع الثاني:قياس الاستبيان..... 69
المطلب الثاني:الأساليب الاحصائية المستخدمة..... 70
المطلب الثالث:صدق و ثبات الاستبيان..... 70
المبحث الثاني:تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة..... 71
المطلب الأول:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة..... 71
الفرع الأول:توزيع أفراد العينة..... 72

أولا:توزيع أفراد العينة حسب الجنس..... 72
ثانيا:توزيع أفراد العينة حسب السن..... 73
ثالثا:توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 75
رابعا:توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة..... 76
خامسا:توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية..... 78
المطلب الثاني:تحليل إجابات أفراد العينة على المحاور..... 79
الفرع الأول:تحليل إجابات أفراد العينة على جودة وظيفة التدقيق الداخلي..... 80
الفرع الثاني:تحليل إجابات أفراد العينة على إدارة المخاطر في المؤسسة..... 82
الفرع الثالث:تحليل إجابات أفراد العينة على علاقة جودة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر. 84
المبحث الثالث:اختبار الفرضيات و مناقشة نتائج الدراسة 86
المطلب الأول:عرض الفرضيات..... 86
المطلب الثاني:اختبار الفرضية الأولى 87
المطلب الثالث:اختبار الفرضية الثانية..... 88
خلاصة 92
الخاتمة العامة..... 94
قائمة المراجع..... 98
الملاحق..... 103
الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة	66
(3-1)	درجات مقياس ليكرت	69
(3-2)	معامل ثبات الاستبيان	71
(3-3)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	72
(3-4)	توزيع عينة الدراسة حسب السن	73
(3-5)	توزيع عينة الدراسة المؤهل العلمي	75
(3-6)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	76
(3-7)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	78
(3-8)	المتوسط الحسابي حسب سلم ليكارت	79
(3-9)	المتوسطات الحسابية لجودة وظيفة التدقيق الداخلي	80
(3-10)	المتوسطات الحسابية لإدارة المخاطر في المؤسسة	82
(3-11)	المتوسطات الحسابية لعلاقة جودة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	83
(3-12)	معامل الارتباط	87
(3-13)	ANOVA	88
(3-14)	معامل الانحدار	88
(3-15)	جدول معامل الارتباط	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1–1)	هيكل تنظيمي يوضح مكونات مصلحة التدقيق الداخلي	30
(1–2)	مصفوفة ثلاثية بسيطة	47
(3–1)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	71
(3–2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب السن	74
(3–3)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	75
(3–4)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	77
(3–5)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	78

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستبيان	103
02	النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة حول الإستبيان	108
03	تائج مخرجات SPSS	117

قائمة الرموز و المختصرات

Statistical Package For Social Sciences برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**SPSS**
American Accounting Association جمعية المحاسبة الامريكية	**AAA**
Institute Of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين	**IIA**
Comminttee Of Sponsoring Organizations Of The Threadway Commission لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي	**COSO**
International Organisation For Standardisation المنظمة الدولية للمعايير	**ISO**

مقدمة عامة

أدى انفصال الملكية عن الإدارة و تنامي حجم المؤسسات و تطورها و بروز الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الدولية ذات الملكية المتعددة و العمليات المعقدة إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي،لذلك أصبح من الضروري أن يكون لدى الإدارة أنظمة للرقابة الداخلية لضمان سلامة العمل و الامتثال للقواعد و اللوائح الداخلية للشركة الأم و الإدارة العليا.

يعد التدقيق الداخلي نشاط رئيسي داخل المنظمات و ذلك من خلال تقديم بيانات تحليلية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.

كما شهدت وظيفة التدقيق الداخلي تحولا كبيرا داخل المؤسسات خصوصا بعد الفضائح المالية التي شهدها العالم مثل فضيحة ENRON ،جاء هذا التطور نتيجة الاهتمام المتزايد بدور التدقيق الداخلي في دعم المؤسسة وتحقيق أهدافها وتقليل من احتمال تعرضها للمخاطر،مما يستدعي ضرورة تبني نظام فعال لإدارة المخاطر يتيح فرصة التعرف عليها وتقييمها و الحد من آثارها،وعلى هذا الأساس أصبحت الدراسات المعاصرة تهتم بتقنيات و استراتيجيات إدارة المخاطر و كيفية التحكم فيها لاتخاذ القرارات السليمة في ظل نظام و أساليب الرقابة و إدارة فعالة تضمن للمؤسسة فحصا و تصنيفا دقيقا و شاملا لتلك المخاطر ،من اجل تحقيق الأهداف بصورة مثالية ،حيث أصبح التدقيق الداخلي عنصرا استشاريا مهما في المؤسسات الاقتصادية فازداد الاهتمام به بشكل ملحوظ.

فإستراتيجية إدارة المخاطر أصبحت موضوعا حاسما ومؤثرا في مختلف الأنشطة والقطاعات خاصة في ظل العولمة المتسارعة و ما تفرضه من تحديات ومتغيرات معقدة تتطلب استجابة فعالة وسريعة حتى تتمكن من الصمود في بيئة الأعمال العالمية.إن القدرة على التعامل مع المخاطر بشكل فعال من أهم العوامل و الأسس التي تساهم في تحقيق النمو و النجاح في المؤسسات الاقتصادية و إن الغاية من إدارة المخاطر هي التحقق من أن عمليات المؤسسة تسعى إلى اكتشاف الثغرات و الانحرافات مبكرا و العمل على الحد منها و تجنبها و تخفيضها إلى أقصى حد ممكن.

1-إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم التطرق له سابقا نستطيع طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية و العمل على الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بمحاور الموضوع قمنا بتحليل هذه الأخيرة إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟
- ✓ هل التدقيق الداخلي ضروري في المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ ما معنى إدارة المخاطر؟
- ✓ هل يوجد لدى كل المؤسسات الاقتصادية قسم خاص بإدارة المخاطر تقوم من خلاله بتحديد و تقييم الاستجابة للمخاطر التي قد تواجهها؟
- ✓ ما مدى تأثير التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر؟

2-فرضيات الدراسة:

بعد التطرق إلى إشكالية البحث وجب علينا صياغة الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا،و تتمثل فيما يلي:

- ✓ يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

3-متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:التدقيق الداخلي.

المتغير التابع:إدارة المخاطر.

نلاحظ أن موضوع دراستنا يحتوي على متغيرين منه ماهو مستقل و الآخر تابع،بالنسبة للمتغير المستقل فهو يكمن في التدقيق الداخلي كونه المؤثر الرئيسي و المتغير التابع هو إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.

4-مبررات الدراسة و أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب و دوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع،و هي كالتالي:

- ✓ تعزيز فهمنا لمنهج التدقيق الداخلي القائم على إدارة المخاطر و كيفية مساهمته في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ الرغبة في دراسة هذا الموضوع،و معرفة جميع جوانبه و مدى تأثيره الإيجابي في مجال تخصصنا العلمي و العملي.
- ✓ دور التقارير الصادرة عن نظام التدقيق الداخلي في تعزيز قدرة المؤسسة على التحكم في المخاطر و تقليلها.
- ✓ نسعى إلى تحفيز الباحثين على دراسة هذا الموضوع من زوايا مختلفة و ذلك نظرا لأهميته المتزايدة في ظل التطورات السريعة في بيئة الأعمال و المال.
- ✓ حداثة الموضوع ميدانيا،نظرا لنقص تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في العديد من المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ التأكيد على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية و الاهتمام المتزايد لهذا الموضوع من قبل الباحثين.
- ✓ إبراز ضرورة اعتماد المؤسسات الاقتصادية على التدقيق الداخلي لضمان الفعالية،خاصة في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية.

5-الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

أبرز الصعوبات التي واجهتنا منها ما يلي:

- ✓ صعوبة إيجاد مدققين داخليين.
- ✓ قلة الخبرة في التعامل مع برنامج spss وضعف التكوين فيه بسبب قلة الدروس التطبيقية.
- ✓ ندرة المراجع،خاصة الكتب التي تتناول إدارة المخاطر.
- ✓ عدم وجود مصالح خاصة بالتدقيق الداخلي.

- ✓ اختلاف الباحثين حول بعض المصطلحات،مما يصعب تحديدها بدقة.

6-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز الدور التأكيدي و الاستشاري الذي يتميز به المدقق الداخلي في إدارة الأنشطة،حيث تتجلى أهمية هذا الدور من خلال الإجراءات التي تحكم أداء التدقيق في متابعة ومراجعة إدارة المخاطر،مما يساهم في تعزيز استقرارها وتفعيل دورها الإيجابي في المجتمع.

7-أهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي ودوره الجوهري في تحسين نظم الحوكمة المؤسسية.
- ✓ التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تقييم وتفعيل إدارة المخاطر داخل المؤسسات لضمان تحقيق أداء فعال يواكب أهداف المؤسسة.
- ✓ تحليل مدى وعي العاملين بمهنة التدقيق الداخلي وأثرها في الكشف عن المخاطر والتقليل منها.
- ✓ تشجيع الباحثين على التوجه لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث.

8-حدود الدراسة:

بغية الإلمام بإشكالية الدراسة و معرفة مختلف جوانبها و الوصول إلى التحليل المناسب و نتائج منطقية كانت حدود الدراسة كما يلي:

- ✓ **الحدود الموضوعية**:يعنى موضوعنا بدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ **الحدود المكانية**:تتمثل في دراسة استبيانية لعينة دراسة و هم موظفون في مؤسسة نفطال تلمسان.
- ✓ **الحدود الزمانية**:تتعلق بالفترة التي تم إجراء الدراسة فيها خلال الفترة الزمنية 2024-2025.

9-المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لأنهما يتناسبان مع نوع دراستنا بحيث تم التطرق في الفصل الأول إلى التعرف على أهم المفاهيم النظرية التي تخص التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر و توضيح العلاقة بينهما ،أما الفصل الثاني فخصصناه إلى الدراسات السابقة. بالنسبة للفصل الثالث و الميداني فقد اعتمدنا فيه على أسلوب دراسة استبيانية لإسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة في مؤسسة النفطال.

10-هيكل البحث:

قصد إيجاد حل للإشكالية التي قمنا بطرحها و للتأكد من صحة الفرضيات،قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية كالآتي:

- **الفصل الأول** :تحت عنوان **الإطار النظري للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر،** حيث تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث و هي:

❖ المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

❖ المبحث الثاني: إدارة المخاطر.

❖ المبحث الثالث:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

- **الفصل الثاني**:تحت عنوان **الدراسات السابقة**،حيث تم التطرق إلى ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول:الدراسات المحلية.

❖ المبحث الثاني:الدراسات الأجنبية.

❖ المبحث الثالث:أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث:دراسة تطبيقية حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر في مؤسسة نفطال**

❖ المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة

- المبحث الثاني:تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة
- المبحث الثالث:اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

تمهيد:

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تطور كبير في الاقتصاد وفتح الأسواق،مما نتج عن ذلك زيادة حجم الأعمال وتعقيد عملياتها،الأمر الذي استدعى من المؤسسة البحث عن أدوات فعالة لتحسين أدائها وهنا ظهرت الحاجة الماسة للتدقيق الداخلي و برزت أهميته أكثر،بحيث يهدف إلى تقييم مدى فاعلية الأنظمة و الإجراءات والكشف عن الانحرافات و الحد من المخاطر مع تقديم توصيات تضمن تحسين الأداء و تحقيق الأهداف التنظيمية.

و بغرض التعرف أكثر على الإطار النظري للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

المبحث الأول:التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسة،و ذلك لأنها تسعى للتأكد و التحقق من مدى توافق و التزام الإدارة بالسياسات و الأنظمة المالية،و كذا تعمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة،و هذه العملية تشكل خط دفاع أول ضد المخاطر؛بحيث يسعى المدقق من خلالها إلى ضمان سلامة المعلومات المالية و خلوها من الأخطاء و الانحرافات و الكشف عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية،كما يساهم في تحسين سمعة المنظمة و بالتالي تحقيق أهدافها بشكل فعال.

المطلب الأول:ماهية التدقيق الداخلي

لقد أصبح التدقيق الداخلي ضرورة ملحة للمنظمات حيث بات يختص قي اكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات لضمان سير الأعمال بكفاءة ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على الإطار العام للتدقيق الداخلي.

الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي

أولا:التطور التاريخي للتدقيق

مع كثرة الاختلاسات و التلاعبات و الغش ظهرت الحاجة الماسة إلى التدقيق للحد من هذه الأعمال بحيث شهدت هذه المهنة تطورا مع ظهور فكرة فصل الملكية عن الإدارة،و ذلك لحاجة الملاك إلى رأي فني مستقل يضمن فعالية و كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها.

نبدأ هذا الفرع بتقديم لمحة عن تاريخ المراجعة و تطورها عبر الزمن،ففي البداية لم تكن هناك ضرورة للمراجعة أو حتى لأشخاص يمارسون هذه المهنة و ذلك لصغر حجم الأنشطة و العمليات التجارية و قلة الصفقات التي كانت

أنذاك مقارنة بالوقت الحالي بحيث كان كل فرد يراجع أعماله بنفسه.و مع تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من جهة،و تشكل الأمم و الممتلكات من جهة أخرى،أدت هذه العوامل إلى تطوير المحاسبة و توسع عملياتها مما أثر ذلك بشكل مباشر على المراجعة التي ازدهرت و شهدت نموا ملحوظا و انتشارا واسعا شبيها بانتشار المحاسبة(أي بنفس سرعة انتشار المحاسبة).[1]

و للتعرف أكثر عن تاريخ التدقيق سوف نتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها من العصر القديم إلى يومنا هذا و التي قسمت إلى أربعة مراحل و هي كالتالي:

المرحلة الأولى:الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 ميلادية:

يرجع التدقيق في هذه المرحلة إلى حكومات قدماء المصريين و اليونان الذين استعانوا بالمراجعين بهدف التحقق من صحة الحسابات العامة و الوصول إلى الدقة و الحد من أي غش أو تلاعب بالدفاتر،بحيث كانت المراجعة عن طريق الاستماع سمة مميزة لهذه الفترة أي كان المراجع يستمع إلى القيود المثبتة بالسجلات لمنع كل التلاعبات و الأخطاء و التأكد من سلامتها و بالتالي صحتها،كانت هذه العملية تمارس من قبل ملاك الأراضي لمتابعة و مراقبة أعمال فلاحيهم.

و في هذه الفترة تم استخدام مصطلح Audire (أي استماع) ذو الأصل اللاتيني للدلالة عن المراجعة و من تم اشتقت كلمة Audit و التي أصبحت تستخدم و لا زالت إلى يومنا هذا.

[1]شعباني لطفي،المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة"مبيعات-مقبوضات" ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إدارة الأعمال،جامعة الجزائر، 2003-2004، ص18.

المرحلة الثانية:الفترة ما بين 1500و1850:

شهدت هذه الفترة بداية الثورة الصناعية،و تبرز هذه النقطة الحاجة إلى زيادة المراجعين و انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها،بحيث كانت الحكومة و المحاكم التجارية و المساهمين هم من يحاسبون المحاسب و يأمرونه بمنع وقوع الغش و معاقبة مرتكبيه للحفاظ على سلامة الأموال من مختلف التلاعبات.

كما ظهرت نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع و تنفيذ و استخدام نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي على الرغم من عدم تطويرها بشكل كامل كما هو مستعمل حاليا.

المرحلة الثالثة:الفترة ما بين 1850 و1905:

شهدت هذه الفترة الانفصال المطلق و القطعية التامة للملكية عن الإدارة جراء النمو الاقتصادي الملحوظ و الكبير بالخصوص بعد بداية الثورة الصناعية في المملكة المتحدة و حاجة أصحاب المؤسسات و المشاريع إلى من يحمي أموالهم و بالتالي ضمان سلامة أموال مالكي المؤسسات.

مع كل هذه التطورات أصبح المجال بحاجة للمراجعة و أمسى جاهزا ليصبح مهنة و نشاطا أساسيا و هاما بحيث لا يمكن تجاهلها لا سيما بعد أن أصبحت مدعمة بقوانين.

يمكن تلخيص أهداف المراجعة في نهاية هذه الفترة في النقاط التالية:

- فحص الدفاتر و السجلات المحاسبية و تدقيقها للكشف ما إذ كان هناك غش أو تلاعب و بالتالي التأكد من صحتها.
- التحقق من عدم وجود أي أخطاء فنية أو أخطاء متعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية.

الفترة الرابعة:الفترة من 1905 إلى يومنا هذا يلاحظ في هذه الفترة بروز الشركات الكبرى و الارتكاز على أنظمة الرقابة الداخلية للتقليل من المخاطر و التأكد من صحة العمليات من قبل المراجع مع الاعتماد الكبير على عملية المراجعة و التركيز عليها بشكل أساسي و كذلك الارتكاز على المراجعة الاختيارية بمعنى تطبيق أساليب العينات الإحصائية في المراجعة.يكمن هدف المراجعة الأساسي في تقديم رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية و مدى كفاءتها و فعاليتها في تجسيد المركز المالي و النتائج المسجلة.[1]

ثانيا:تعريف التدقيق:

أدت معالجة التدقيق من جوانب متعددة إلى ظهور مفاهيم متنوعة لعملية التدقيق،و مع تعدد و تباين الجهات التي أصدرتها و رغم اختلافها شكليا بين المفاهيم إلا أن جميعها تسعى لتحقيق نفس الهدف و تشترك في مجالات عملها،و نذكر أهم مفاهيم التدقيق فيما يلي:

التعريف الأول:التدقيق هو عملية جمع الأدلة و تحليل البيانات و تقييمها للتأكد من صحة المعلومات و التحقق من توافقها مع المعايير المحددة مسبقا ثم إعداد تقرير عنها،و يجب أن ينفذ التدقيق من قبل شخص ذوي خبرة،كفئ و مستقل.[2]

التعريف الثاني : تعد مراجعة الحسابات عملية فحص شاملة لأنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع، من خلال تحقيق دقيق و منظم قصد الخروج برأي فني محايد (موضوعي)حول قدرة القوائم

[1]قرميط زايد و جريفيلي عبد الغني،التدقيق الداخلي و دوره في اتخاذ القرار الإداري،مذكرة ماستر في علوم التسيير،تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة أحمد دراية،أدرار الجزائر،2017-2018،ص3و4.

[2]عزوز ميلود،دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر،2007،ص5.

المالية على إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمشروع في نهاية فترة زمنية معينة ،و مدى دقتها في إظهار نتائج أعمالها من ربح أو خسارة خلال تلك الفترة.[1]

التعريف الثالث:عرفت **جمعية المحاسبة الأمريكية AAA** التدقيق كما يلي:التدقيق هو عملية منظمة و منهجية لفحص و جمع و تقييم الأدلة و المؤشرات بطريقة موضوعية و دقيقة و التي لها علاقة بنتائج العمليات و الأنشطة و الأحداث الاقتصادية،و ذلك لمعرفة مدى توافق و مطابقة النتائج المتحصل عليها مع المعايير المقررة و إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.[2]

و بناء على ما سبق من التعريفات يمكن استخلاص أهم النقاط التالية:

- ✓ عملية التدقيق هي عملية فحص دقيق و شامل لبيانات و مستندات و سجلات و دفاتر المؤسسة.
- ✓ تدقيق الحسابات عملية منظمة و منهجية بمعنى أن المدقق يعتمد على تخطيط مسبق أي وضع خطط مسبقة عند فحصه للحسابات و التي تتمثل في إعداد برنامج للتدقيق قبل بدءه في عملية التدقيق.
- ✓ يهدف التدقيق إلى التحقق من صحة العمليات و إصدار رأي حول الكشوف المالية للمؤسسة.
- ✓ يلتزم المدقق بمبدأ الموضوعية و الحياد التام عند جمع الأدلة و يتجنب أي تحيز،و بالتالي يحافظ على استقلال رأيه.
- ✓ يصدر المدقق تقريرا يعبر فيه عن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف المعنية و المتعلقة بعملية التدقيق.

[1] خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات "الناحية العلمية و النظرية "،دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،الاسكندرية،مصر، 2000، ص13.

[2] ويليام توماس و أمرسون هنكي،تعريب و مراجعة أحمد حجاج،كمال الدين سعيد،المراجعة بين النظرية و التطبيق،الكتاب الأول، دار المريخ للنشر ،السعودية،1997،ص18.

ثالثا:تعريف التدقيق الداخلي

كما سبق و تطرقنا إلى تقديم لمحة وجيزة عن التدقيق الداخلي الذي عرف على أنه عملية تقييم موضوعية تهدف إلى مساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها،علاوة على ذلك يعد التدقيق الداخلي أداة هامة لضمان الشفافية و النزاهة داخل المؤسسة حيث يساعد الإدارات المختلفة على تحسين الأداء و تقليل المخاطر و ضمان الاستغلال الأمثل للموارد وصولا إلى الجودة الشاملة و بالتالي الصمود في وجه المنافسة ،و في هذا الفرع سوف نتعرف أكثر عن مفهوم التدقيق الداخلي.

هناك عدة تعاريف للتدقيق الداخلي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: عرف **المعهد الفرنسي للمدققين و المراقبين الداخليين** التدقيق الداخلي على أنه:إجراء مراجعة دورية للوسائل المتاحة لمديرية المؤسسة لضمان مراقبتها و تسييرها بفعالية،بحيث تقوم بهذا النشاط مصلحة تابعة للمنشأة و مستقلة عن باقي المصالح الأخرى،و تكمن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين فيما إذا كانت الإجراءات و السياسات المعمول بها تتضمن معلومات كافية و صادقة و واضحة.[1]

التعريف الثاني: عرف **مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين** التدقيق الداخلي على أنه:عملية تقييمية و استشارية تهدف إلى تعزيز كفاءة و فعالية العمليات الإدارية من خلال تقييم الإجراءات و السياسات و المخاطر و تقديم توصيات بناءة لضمان تحقيق الأهداف.[2]

التعريف الثالث: التدقيق الداخلي هو مهمة تقييمية مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى مراجعة و فحص و تقييم أنشطته و أدائه لضمان فاعلية و كفاءة الأنشطة.[1]

[1] محمد بوتين،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص13-15.
[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة،2011،ص32.

التعريف الرابع:التدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية داخل المؤسسة،تشير إلى وجود مهمة داخلية مستقلة لتفعيل رقابة ذاتية مستقلة هي الأخرى،بما فيها المحاسبة و ذلك لتقييم مدى توافق و مطابقة النظام مع متطلبات الإدارة و العمل على الاستغلال الأمثل للموارد بما يحقق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية و بالتالي ضمان تحقيق الإنتاجية المتلى.[2]

و بناء على ما سبق من التعريفات يمكن أن نستنتج أن: **التدقيق الداخلي** هو وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة و مستقلة عن باقي الوظائف،يتم تنفيذها بشكل دوري داخل المؤسسة،يقوم بها شخص مؤهل و كفئ،و تهدف إلى فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية و تطوير عمليات الإدارة و ضمان دقة المعلومات المالية بحيث تمكن المسؤولين من تحسين أدائهم بشكل فعال و تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني:مبادئ التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي وظيفة بالغة الأهمية في أي مؤسسة،إذ يساهم تحقيق أهداف المنشأة و الامتثال للقوانين و القواعد و بالتالي ضمان رقابة داخلية فعالة،و في هذا الفرع سوف نتعرف على المبادئ الرئيسية للتدقيق الداخلي التي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المهنة و توجه سلوك المدققين الداخليين بحيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-الاستمرارية:تعد الاستمرارية مبدأ أساسي من مبادئ التدقيق الداخلي و يشترط أهمية وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة و تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية هذه الوظيفة بالنظر إلى حجم المؤسسة و نوع نشاطها.

---

[1] محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق في تحسين نظام الرقابة،مذكرة ماجستير(غير منشورة)،الجامعة العربية صنعاء،كلية العلوم المالية و المصرفية،2014،ص13.

[2] أحمد محمد مخلوف،المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ،مذكرة ماجستير نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007،ص64.

2-الاستقلالية:يجب أن يكون المدقق الداخلي غير متحيز عند أداء مهام التدقيق الداخلي أي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها و عن آليات الرقابة الداخلية اليومية،مما يساهم في ضمان نزاهة هذه الوظيفة و موضوعيتها، و بالتالي فالاستقلالية تشمل أيضا عدم وجود تضارب في المصالح بين موظفي التدقيق و إدارة المؤسسة.

3-وثيقة التدقيق:يجب على كل مؤسسة أن يكون لديها وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة،بحيث تتضمن أهداف التدقيق الداخلي و مجال اختصاصه،كما يجب أن تصادق لجنة التدقيق في مجلس الإدارة على هذه الوثيقة.

4-النزاهة:تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين،و تبنى هذه الأخيرة على الالتزام بالقواعد و القوانين المطلوبة،و بذل العناية المهنية اللازمة و عدم إساءة استخدامها،و ضرورة التمسك بالأهداف الأخلاقية و الشرعية للمؤسسة،و تعد النزاهة ركيزة أساسية في السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي و عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف الرئيسية للتدقيق.[1]

5-السرية:تعتبر مبدأ أساسي في التدقيق الداخلي بحيث يجب على المدقق الداخلي الحفاظ على سرية المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية التدقيق احتراما و حفاظا على قيمة البيانات التي يتلقونها و ملكيتها،و لا يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان هناك التزام قانوني أو مهني بذلك.

6-الكفاية المهنية:تعد ضرورية للغاية لضمان فعالية مهام التدقيق الداخلي في المؤسسة بحيث لا بد من امتلاك المدققين للكفاءة و المهارات اللازمة لأداء مهامهم بشكل احترافي و تشمل المعرفة و الخبرة و التحسين الدائم للمهارات ضمن برنامج

[1] يونس عليان الشوبكي،أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد الأول،2014،ص184.

تدريبي منظم لجميع موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي

يلعب التدقيق الداخلي دورا محوريا باعتباره عنصرا أساسيا يخدم مجموعة من الوظائف داخل المؤسسة التي ترتكز بشكل كبير على التوصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي في تقريره و الذي يساهم في تحسين كفاءة المؤسسة و تعزيز أدائها،و تتلخص أهمية التدقيق الداخلي في ثلاثة جوانب رئيسية و هي:

1-المسؤولية:اتجاه المؤسسة التي يعمل بها من خلال دعم مديريها وتقديم المساعدة لهم في أداء مهامهم اليومية من إدارة و تسيير شؤون المؤسسة،و ذلك عن طريق توفير ضمانات قوية و آلية رقابة فعالة،و تعمل جاهدة لتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها.

2-مجال الفحص:تكمن أهميته في التأكد من سلامة نظام مسك الدفاتر و أنه على استمرارية في تقديم معلومات واضحة و دقيقة و بشكل دائم،و التأكد أيضا من أن طرق جمع المعلومات في مختلف التقارير توفر للإدارة معلومات يمكن الاستناد عليها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالعمل.

3-مجال الرقابة الداخلية :فهو يعالج كل من الجانب المالي،الجانب الإداري و الجانب الاقتصادي لنظام الرقابة،و ذلك نظرا أن مسؤوليته تشمل جميع الجوانب الأخرى في المؤسسة و لا تقتصر على الإدارة و المالية و المحاسبة فقط،و من جهة أخرى تكمن أهميته في ضمان صحة النظام الكلي للرقابة الداخلية و التأكد من أن النظام يسير وفقا للخطط الموضوعة.[1]

[1] محمد فلاق،التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية،الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة 20أوت1955،سكيكدة،الجزائر،11-12 أكتوبر 2010،ص359.

كما أنه هناك العديد من العوامل التي ساعدت في إبراز أهمية التدقيق الداخلي و هي:

-مواجهة الصعوبات الناجمة عن الظروف الاقتصادية.

-تزايد حجم المشروعات و امتدادها جغرافيا.

-تطبيق مبدأ اللامركزية في الإدارة.

-ضرورة الحصول على المعلومات الدقيقة لدعم القرارات الإدارية.[1]

المطلب الثاني:أساسيات التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي الأساس الذي يضمن للمؤسسات تحقيق أهدافها،و ذلك من خلال استخدام أسلوب علمي منظم يعمل على تحسين أنشطة المؤسسة،و إضافة قيمة لها،فلا بد من المعرفة التامة و الكافية بأساسيات و ركائز التدقيق الداخلي و ذلك للمساهمة بكفاءة و فعالية في عملية الإدارة.

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى ثلاثة أقسام رئيسية،و فيما يلي شرح موجز لأنواع التدقيق الداخلي:

1-التدقيق المحاسبي و المالي Audit Financier:

يعرف التدقيق المالي بأنه:" الفحص المنظم للقوائم المالية و السجلات و العمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى"

[1] عباس زهرة و عويدة نجوى،التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات،مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد و استراتيجيات الأعمال،العدد1،05-36،2022،ص17.

و يعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي الداخلي و الذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة و تدقيقها حسابيا و مستنديا ثم التحقق من سلامتها و موافقتها للأنظمة و التعليمات المتبعة و القوانين و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و ذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية،و يتناول التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول و توافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس و كذلك فحص و تحليل قوة الرقابة المحاسبية الداخلية و مدى كفايتها و الاعتماد على البيانات المحاسبية كأداة أساسية لاتخاذ القرارات بالمنشأة.[1]

2-التدقيق التشغيلي(العملياتي)Opérationnel Audit:

كما يسمى أيضا بالتدقيق الإداري Management audit،تدقيق الأداء Performance audit و التدقيق الوظيفي Financial audit كل هذه المصطلحات تشير لعملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة معينة.[2]

و يعرف التدقيق التشغيلي بأنه "الفحص و التقويم الشامل لعمليات المنشأة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات (المنفذة)المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة و يشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المالية و البشرية،و تقويم للإجراءات المتبعة في مختلف العمليات،و تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل و اقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة و الربحية.[3]

[1] حامد نور الدين و عمارة مريم،التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2016،ص35.

[2] اسماعيل بوزغاي،دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،مذكرة ماجيستر،المدرسة العليا للتجارة،جامعة الجزائر،2013،ص47.

[3] أحمد محمد العمري و فضل عبد الفتاح عبد المغني،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد رقم02،العدد3،2006،ص348-349.

يهدف التدقيق التشغيلي إلى التحقق من الكفاءة و الفعالية و الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها و مساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات من أجل سلوك أساليب عمل واقعية.[1]

- **الكفاءة**:و هي العلاقة بين مخرجات المنشأة من سلع و خدمات(النتائج)و الموارد المستخدمة بالطريقة المثلى أو المرضية.
- **الفعالية**:و هي مدى تحقيق الأهداف الموجودة (المسطرة)بدراسة العلاقة بين التكلفة الوحدوية و النتائج المحققة.
- **الاقتصاد**:و هي تقليل تكاليف الموارد المستخدمة بالنسبة للأنشطة مع وضع النوعية الملائمة(التوفير).[2]

كما يهدف التدقيق التشغيلي إلى تقييم مستوى التحكم في الرقابة العملياتية للتنظيم،بالإضافة الى تحديد مجموعة التقنيات المعمول بها و التي تسمح بتقييم مجموعة المراقبات العملياتية للتنظيم.[3]

3-تدقيق الالتزام Compliance audit:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها و يتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين و لكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ غالبا ما يكون فجائيا و غير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي،و يترتب على تدقيق الالتزام ما يلي:

- ✓ جمع المعلومات عن القوانين و الأنظمة و غيرها من متطلبات الالتزام
- ✓ فهم حدود التدقيق في الكشف عن الأعمال غير القانونية و سوء المعاملة.
- ✓ على المدقق تصميم و أداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكشف عن الأعمال الغير القانونية.

---

[1] أحمد محمد مخلوف،المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،مرجع سبق ذكره،ص93.

[2] أمين السيد أحمد لطفي،التطورات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية الإبراهيمية،2003،ص261

[3] Jean-charlesBécour ,Audit Opérationnel, Article 04,Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion Et Audit Sous la Direction de Bernard Colasse,Economica,paris,janvier,2000,page567.

4-تدقيق نظم المعلوماتInformation Systems Audit:

هذا النوع من التدقيق يتناول ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول الشركة و الحفاظ على أمن البيانات و النظم،و القدرة على ضبطها و تصحيحها في الوقت المناسب.

و يشمل تدقيق نظام المعلومات ما يلي:

- ✓ فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ و بعده و ذلك لضمان أمنها و أنها تلبي احتياجات المستخدمين.
- ✓ فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية الرقابة الداخلية التي تم وضعها.[1]

5-التدقيق البيئي Environnemental Audit:

و يهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة و التلوث البيئي و حمايتها و تقييم المظاهر البيئية التالية:الغبار، الضجيج،المياه العائمة،المواد المستنزفة لطبقة الأوزون،الحرارة و الرطوبة العالية في مناطق الإنتاج،التدخين...[2]

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي بالتالي:

أولا:الأهداف الأساسية و تشمل:

- ➢ التحقق من أن السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة تنفذ كما هي دون انحراف.
- ➢ تدقيق و تقييم مدى كفاءة و فعالية وسائل الرقابة المالية و المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية.

[1] حامد نور الدين و عمارة مريم،التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص39.
[2] أمين السيد أحمد لطفي،التطورات الحديثة في المراجعة،مرجع سبق ذكره،ص263.

- التأكد من توفر حماية كافية لأصول المؤسسة ضد السرقة و الاختلاس.
- التحقق من امكانية الارتكاز على المعلومات المحاسبية و البيانات الإحصائية المدونة في دفاتر و سجلات الوحدة.

ثانيا:الأهداف الأخرى و تتمثل في:

- حث العاملين على أداء واجباتهم بدقة و عناية و بدون تأخير.
- الحد من ارتكاب الأخطاء و الغش.
- بسبب تطور الأعمال في المجتمع فقد زادت مهام التدقيق الداخلي و بالتالي تطور أهدافه و تكمن في:
- تطور قيمة الوحدة الاقتصادية و تحسين عملياتها.
- تحسين فعالية إدارة المخاطر في الوحدة.
- تحسين فعالية الرقابة في الوحدة.[1]

الفرع الثالث:وسائل التدقيق الداخلي

و حتى تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا فهنالك وسائل عديدة تتمثل في:

1-التحقق:هو وسيلة من وسائل المراجعة عند نقطة زمنية محددة و ليس خلال فترة زمنية محددة أي التحقق من الأرصدة التي تحتوي على القوائم المالية و التي تتعلق بفحص الملكية و يتناول التحقق ما يلي:السجلات،أصول المؤسسة،التقارير.

2-التقييم:هو فحص السجلات المحاسبية و التقرير عنها،بحيث يقوم المدقق الداخلي بتحديد نقاط القوة و الضعف و الحكم على مدى قوة النظام المحاسبي مما يساعده على تقييم الوضع الحقيقي لهذا النظام و يقترح التعديلات اللازمة.

[1]علي عصام الياور،الرقابة و التدقيق في المنظمات غير الحكومية،دار الأيام للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2020،ص164-165.

3-الحماية:حماية ممتلكات المؤسسة و التحقق من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الإفلاس و السرقة و ذلك ب:

-حماية الأصول.

-التحقق من الاستعمال الأمثل للموارد.

-سلامة المعلومات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها.

4-التطبيق:تطبيق معايير التدقيق الداخلي بغرض تحقيق الأهداف المخطط لها،و يرى الباحثون أنه لا بد من قيام التدقيق الداخلي بهذه الوسائل المذكورة سابقا من **تحقق** و **فحص،تقييم للعمليات المالية والتشغيلية** ،**حماية الممتلكات** و**تطبيق المعايير**، و ذلك لمنع التلاعب و الغش بالمستندات أو على الأقل الحد منها و بالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث:إدارة التدقيق الداخلي

الفرع الأول:معايير التدقيق الداخلي

معايير التدقيق الداخلي: هي مجموعة من المبادئ و الإرشادات التي يجب على مدققي الحسابات الداخليين اتباعها عند إجراء عمليات التدقيق.

[1] محمد عبد الرؤوف سليمان و ابراهيم جابر السيد أحمد،الرقابة الداخلية على العمليات النقدية،دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،الجزائر،2019،ص15-16.

كما عرف معيار التدقيق الداخلي على أنه عبارة عن مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تعتمد كإطار عمل في التدقيق الداخلي كما هو معتمد من قبل معهد المدققين.[1]

كما يعرف أنه إطار عمل ملزم يحدد القواعد العامة التي يجب اتباعها عند القيام بعملية التدقيق.[2]

و تنقسم المعايير الدولية للتدقيق إلى:

1-معايير الصفات:

و تسمى كذلك بالمعايير الشخصية للمدقق و تأثيرها على جودة و نوعية الأداء المطلوب،فيشترط على المدقق أن يقرر ما إذ يمكنه تحقيق هذه المعايير أثناء أداء هذه العملية و ذلك قبل الموافقة على عملية التدقيق،و قد اعتمد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة تمثلت في:[3]

أ-التأهيل العلمي و العملي: لا بد على المدقق أن يكون حاصلا على الشهادة و الخبرة المهنية و المهارة اللازمة،و أن يقوم بعمله بروح مهنية ،و هذا لضمان أعماله و في الأخير يمكن له أن يخرج برأي فني و نتائج ذات أسس صحيحة و مطابقة مع المسؤولية المخولة له،و بالتالي فعلى المدقق وضع سياسة تضمن مستوى من العناية المهنية المطلوبة و التطبيق المستمر للمعايير المهنية و ذلك لضمان تحقيق هذا المعيار.[4]

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع،مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2] داوود يوسف صبح،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،اتحاد المصارف الدولية،بيروت لبنان،الطبعة الثانية، 2010، ص122.

[3] فريدة أمزال و عبد الكريم شناي،التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،مجلة الاقتصاد الصناعي،جامعة محمد خيضر –بسكرة(الجزائر)،المجلد12،العدد2022،01،ص520.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن و فتحي رزقي السوافيري،الرقابة و المراجعة الداخلية،الدار الجامعية الاسكندرية،2004،ص22.

ب–الاستقلالية و الحياد: و هي أن يحافظ المدقق على استقلاليته عند القيام بعملية التدقيق،بحيث لا يصادق على رأي المدقق إلا إذا كان هذا الأخير مستقلا عن العمل و هي صفة مهمة جدا يجب على المدقق التحلي بها لأنها مصدر جدير بالثقة للأطراف الأخرى،أي عندما يكون المدقق موضوعي و يطبق المعايير المهنية دون تحيز أو تفضيل أي طرف هذا يدفع مستخدمي القوائم المالية إلى الاعتماد على رأيه لضمان دقة و حيادية تقرير التدقيق مما يزيد كذلك ثقة المستثمرين.[1]

و لضمان الاستقلالية في تدخلات المدقق الداخلي،يجب توفر مكانة خاصة تتمتع بامتيازات داخل الشركة و خصائص تضمن للمدقق القيام بعمله بكل استقلالية و موضوعية.[2]

ج–بذل العناية المهنية اللازمة: ينص هذا المعيار على ضرورة بذل أقصى قدر من العناية المهنية الواجبة في أعمال التدقيق،وكذا الالتزام بأخلاقيات المهنة(الالتزام بالمعايير و النزاهة و السرية)،بمعنى آخر،يلتزم المدقق بمستوى عال من العناية المهنية في جميع مراحل عملية التدقيق

من التخطيط إلى التنفيذ،كما يشترط هذا المعيار على المدقق التأكد من الامتثال لمعايير الأداء و إعداد التقرير بشكل دقيق.[3]

2–معايير الأداء:

و تشمل جميع التعليمات و المبادئ الواجب اتباعها لجمع أدلة الإثبات الفعلية،و تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية التي يجب على المدقق مراعاتها و تتمثل في:

---

[1] الشيشي حاتم محمد،أساسيات المراجعة:مدخل معاصر،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،مصر،2007،ص116.

[2] محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2007،ص125.

[3] عامر عائشة،قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA،دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص97.

أ–نطاق العمل: يجب أن يركز نطاق مهمة التدقيق الداخلي على فحص و تقييم مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة،و مستوى جودة الأداء في تنفيذ مسؤوليات النظام:[1]

- ✓ الامتثال للسياسات و القواعد و الإجراءات و القوانين.
- ✓ حماية الممتلكات و الموجودات.
- ✓ الاستغلال الأمثل و الكفء للموارد المتاحة.
- ✓ التأكد من صحة المعلومات.

ب–التخطيط و الإشراف: أي تحديد خطة أو وضع منهجية لنطاق عملية الفحص،و كيف يتم تطبيقها،و من الأمور التي تحتاج من المدقق معرفة كاملة و خبرة واسعة:

- ✓ طبيعة عمل المؤسسة و مدى تأثره بالتقلبات الاقتصادية.
- ✓ بنية المؤسسة التنظيمية و هيكل رأس المال.
- ✓ طرق الإنتاج و التوزيع.
- ✓ القواعد المحاسبية المعتمدة في البرنامج.

ج–تقييم نظام الرقابة و إدارة المخاطر: يشترط على المدقق الداخلي الاهتمام بتقييم المخاطر المتعلقة بعمليات المنشأة،و ذلك من خلال:

- ✓ حماية الممتلكات.
- ✓ كفاءة و فعالية العمليات الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ صحة و مصداقية العمليات المالية و دقة المعلومات و البيانات.

[1] عبد الله خالد أمين،التدقيق و الرقابة في البنوك،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،سنة 2012،ص149.

- ✓ احترام الإجراءات و السياسات و القوانين.

يعد التدقيق الداخلي عنصرا أساسيا من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تقديم النصائح للإدارة حول الخيار الأمثل لمعالجة المخاطر و الحد منها مقارنة مع تكلفة الخيار.[1]

د–إدارة دائرة التدقيق الداخلي: ينفذ مدير دائرة التدقيق الداخلي مهام إدارة دائرته بكفاءة و بطريقة سليمة و منظمة بحيث يسند إليه مسؤولية إنجاز مجموعة من الأعمال،و تتمثل في:

- ✓ تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي لضمان تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة،بما يتماشى مع مسؤوليات الإدارة العليا و الموافقة عليها من مجلس الإدارة.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي.
- ✓ أن تكون جميع أعمال و مهام التدقيق متوافقة مع معايير الأداء المهني للتدقيق المعتمدة.[2]

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي.

يرتكز التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي على مجموعة من الجوانب و تتمثل في حجم الشركة و نوعها و طبيعة نشاطها و أهداف التدقيق،بالإضافة إلى عدد الموظفين في دائرة التدقيق الداخلي و مؤهلاتهم،كما يشترط أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي تحت إدارة شخص واحد ذو كفاءة عالية و خبرة واسعة في المجال الفني و المهني،و يجب تقسيم دائرة التدقيق إلى وحدات صغيرة لأنه عادة ما تتم عمليات التدقيق من خلال مجموعات و من المستحسن تقسيمها إلى وحدات التدقيق المالي و التدقيق الإداري بحيث تكون الحاجة إلى التخصص أحيانا أمرا ضروريا.

---

[1]قواسمية هبة،دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية،دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة،مجلة الباحث الاقتصادي،(7)،2017 ،ص112.

[2]الخطيب خالد راغب،مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص،مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن، 2010،ص177.

و تتمثل المراكز الوظيفية في إدارة التدقيق الداخلي فيما يلي:

1-مدير التدقيق الداخلي Audit Director:يقوم مدير التدقيق بإدارة شاملة واسعة النطاق للتدقيق الداخلي،كما يتولى تحديد الأهداف السنوية و التي تبنى على أساس أهداف و غايات مهمة التدقيق بناءا لخطة الشركة و سياساتها و تحديد الجهات المعنية التي توزع لها التقارير،و له حق الإطلاع الكامل على جميع العمليات و السجلات و الممتلكات داخل المنشأة و إبلاغ لجنة التدقيق المستقلة بشكل مباشر بالتقارير.

2-رئيس التدقيق Audit Manager:يتولى رئيس التدقيق مهمة تنسيق خطط التدقيق و الموافقة على أوراق العمل النهائية،و يقدم تقاريره مباشرة إلى مدير التدقيق.

3-المدقق الرئيسي Senior Auditor:يقع على عاتقه مسؤولية عمليات التدقيق الجارية:التدقيق المالي و التدقيق التشغيلي(تدقيق العمليات)تحت إشراف رئيس التدقيق،كما يشرف المدقق الرئيسي على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق،و التحقق من اتباعهم لخطوات برامج التدقيق المعتمدة و القيام بتعديل إجراءات التدقيق عند الضرورة.

4-المدقق المساعد Junior Auditors:يقوم المدقق المساعد بإجراء أعمال و مهام التدقيق التفصيلية تحت إشراف و توجيه المدقق الرئيسي،و يتوجب على إدارة المؤسسة القيام بالتدريب المطلوب للمدققين المساعدين خلال الستة أشهر الأولى من تعيينهم باعتبارهم مبتدئين و بحاجة إلى امتلاك الخبرة في ميدان التدقيق الداخلي.[1]

و فيما يلي هيكل تنظيمي يوضح مكونات مصلحة التدقيق الداخلي:

[1]كمال محمد سعيد كامل النونو،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،2009،ص37-38.

الشكل رقم(1-1):هيكل تنظيمي يوضح مكونات مصلحة التدقيق الداخلي

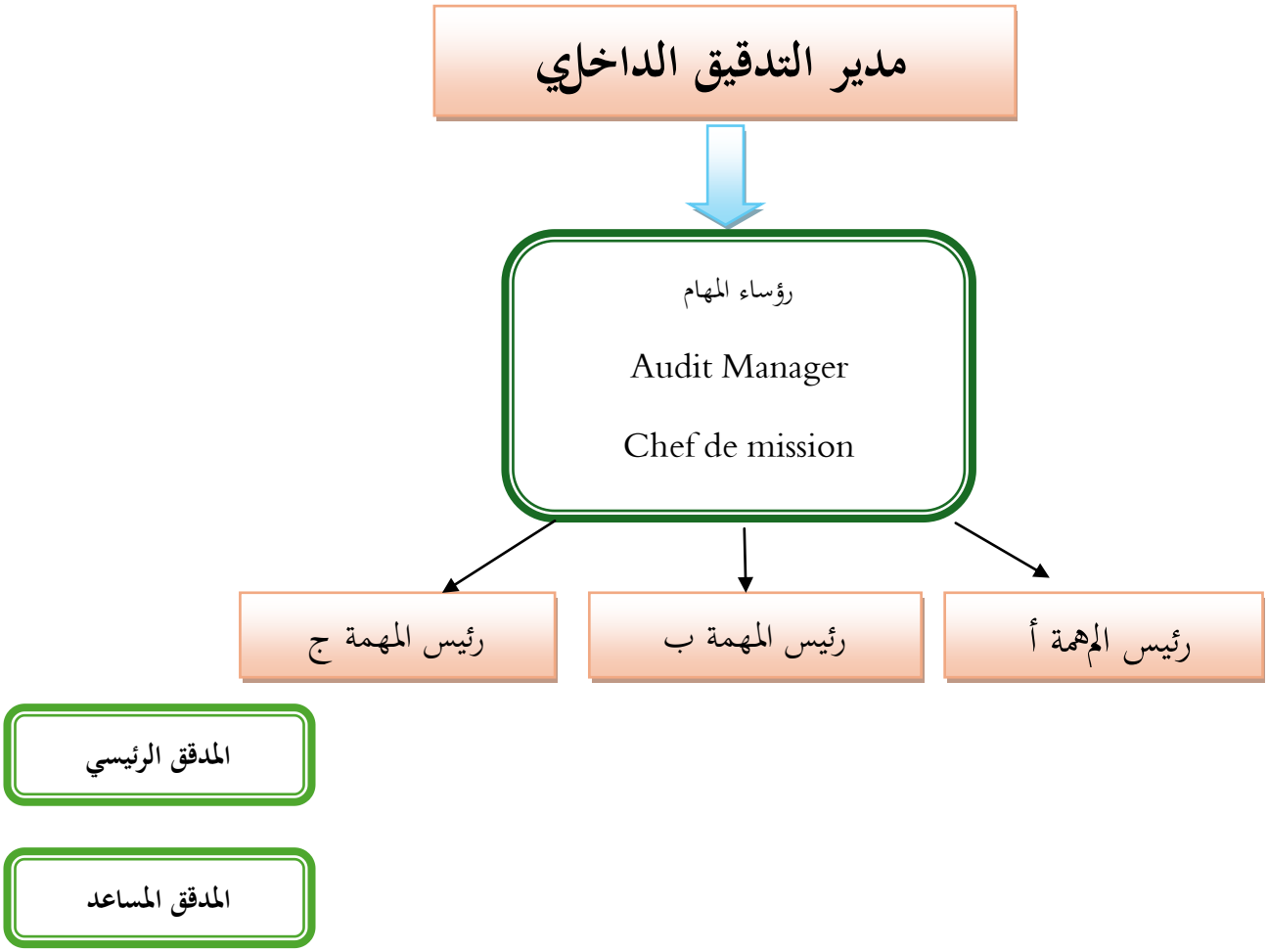

المصدر:

حامد نور الدين و عمارة مريم،التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية ،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2016،ص50.

الفرع الثالث:الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي

يواجه المدقق بعض الصعوبات و المشاكل أثناء أداء مهامه،و تتمثل مجمل هذه المعوقات في:

- ✓ يواجه بعض العاملين عراقيل في إدراك مهام المدقق الداخلي في تحسين العمليات و تنمية القدرة على إنجاز المهام،و أن مهامه لا تكمن في تبيان الملاحظات و قياس الانحرافات فقط،بل يتعدى إلى إيجاد الحلول و تقديم الإرشادات و الاقتراحات بما يرجع لفائدة المؤسسة،حيث يقوم بعض الموظفين بمحاولة إخفاء مسؤوليتهم عن الأخطاء و الانحرافات السلبية من خلال تبريرها باستخدام حجج غير منطقية مما يؤثر على قدرة المدقق الداخلي على تقييم الوضع.
- ✓ يشكل العمل المكثف في الفروع عائقا أمام إنجاز مهمة التدقيق الداخلي في الوقت المحدد،مما يؤدي أحيانا إلى تأخر في اكتشاف بعض الأخطاء و بالتالي يصعب معالجتها.
- ✓ الاستمرار في ارتكاب نفس الأخطاء التي كانت في السابق رغم ضرورة الرد لضمان عدم تكرار الأخطاء مستقبلا،و عدم وضوح ردود بعض الموظفين على ملاحظات التدقيق الداخلي الواردة في التقارير.
- ✓ يعرقل حصر بعض أعضاء مجلس الإدارة لعمل المدقق الداخلي بالأعمال المالية و المحاسبية فقط على أداءه لأعمال التدقيق الإداري.

أظهرت العديد من الدراسات أن فعالية التدقيق الداخلي تتأثر بعوامل متعددة،أهمها صفات المدقق الشخصية و طريقة العمل المتبعة.[1]

[1] يونس عليان الشوبكي،أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية،مرجع سبق ذكره،ص4.

المبحث الثاني:إدارة المخاطر

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم أصبح استقرار الخطط التشغيلية أمرا صعب المنال بسبب حالة عدم اليقين التي تحيط بالأنشطة الاقتصادية،ونتيجة لذلك ازدادت أهمية إدارة المخاطر فقط بات إلزاما على المؤسسات تعزيز معرفتها بهذا المجال و اعتماد نهج علمي متكامل يتيح فرصة التعرف على المخاطر المحتملة و تحليلها واتخاذ التدابير المناسبة للحد من تأثيرها.

المطلب الأول:عموميات حول إدارة المخاطر.

إن الهدف الأساسي للمنظمات الاقتصادية هو تحقيق الأهداف المسطرة و من أجل الحفاظ على استمراريتها،ولهذا تسعى المؤسسات بالدرجة الأولى إلى معرفة المخاطر التي يمكن أن تحيط بها و إدارتها بشكل دقيق يتطلب التخطيط الجيد و التقييم و المراقبة المستمرة ،وذلك باتباع أساليب علمية مدروسة لتجنبها.

الفرع الأول:مفهوم إدارة المخاطر

قبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر يجب التعرف على المخاطر التي عرفها معهد المدققين الداخليين IIA بأنها:احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة ودرجة احتمال حدوثها.[1]

أما مفهوم إدارة المخاطر:[2] فهو عبارة عن نشاط يمارسه الأفراد أو المؤسسات بشكل يومي لتجنب الوقوع في الأخطاء المستقبلية.

[1]عايدة ثوبي وابتسام غجاتي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية،المجلد 5،العدد1،جامعة باجي مختار،عنابة،2022 ،ص118.

[2]لطيفة عبدلي،دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسة الاسمنت سعيدة)،مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر، 2012،ص27.

كما عرفته لجنة COSO:

على أنها عملية منهجية تطبق تحت إشراف مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بهدف تحديد الأحداث المحتملة و تقييمها و معالجتها وفقا لإستراتيجية منظمة من أجل زيادة قيمتها.

كما تعرف أيضا:عبارة عن نهج منظم ومتكامل يهدف الى تحديد المخاطر لتجنبها بأفضل الوسائل و أقل التكاليف من خلال استخدام أساليب متطورة ومناسبة لها.[1]

و مما سبق نستنتج أن:إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية و مستمرة تعتمد على إجراءات منهجية و منظمة تنفذ من طرف جميع الموظفين لكل المستويات للتعرف على الأحداث المحتملة التي تؤثر على الشركة لوضع التدابير اللازمة للسيطرة عليها.

الفرع الثاني:أنواع المخاطر

قد تواجه كافة الأعمال احتمال حدوث مخاطر قد تكون بمثابة تهديد لنجاح هذه الأعمال وبناءا على ذلك يمكن تصنيف

المخاطر إلى أنواع مختلفة ومن أبرزها ما يلي:[2]

1-المخاطر الاستراتيجية:

تتعلق بالقرارات طويلة الأجل التي تؤثر على مستقبل المؤسسة تشمل التغيرات في الأسواق و التكنولوجيا ..الخ

مثل:دخول منافس قوي في السوق.

[1]عبد النور كتمي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة)، مذكرة ماستر،تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2018،ص11.

[2]يوسف محمد حسين قواقزة،أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاط ر،المجلة العربية للنشر العلمي لإصدار 50،العدد 5،2022،ص140.

2-المخاطر المالية:تشمل التقلبات في أسعار الصرف و التغيرات في أسعار الفائدة و المخاطر الائتمانية مثل :عدم قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها المالية مما يؤثر على سيولتها النقدية.

3-المخاطر التشغيلية:

تتعلق بالعمليات الداخلية و الإجراءات اليومية للمؤسسة كفشل النظم و التكنولوجيا تعطل سلسلة التوريد.

4-مخاطر الامتثال:

تتعلق بعدم الامتثال للقوانين و اللوائح و المعايير التنظيمية كعدو الامتثال لقوانين العمل.

5-المخاطر المتعلقة بالسمعة :

و التي تؤثر على صورة المؤسسة قد تنتج عن فضائح مالية أو سوء خدمة العملاء.

الفرع الثالث:أهداف إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءا أساسيا من استراتيجيات المؤسسات لضمان استمراريتها و تحقيق أهدافها بفعالية وعليه ف إن أهدافها متعددة سنطرق إلى ذكر أربع نقاط:

1-الاستمرارية:

إن الهدف الأول للمؤسسة هو الصمود أمام الأزمات و المخاطر باعتباره كيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال مما يضمن استمرارية العمل و تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2-ضمان استقرار العوائد المالية:

تحقيق توازن مالي مستدام من خلال خفض التكاليف مما يساعد المؤسسة على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة .

3-تعزيز الشعور بالطمأنينة و الاستقرار:

تقليل حالة عدم اليقين من خلال تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر مما يساهم في خلق بيئة عمل أكثر أمانا و ثقة لأصحاب المصلحة.

4-تعظيم القيمة:إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة و هو تعظيم الربح.[1]

المطلب الثاني:وظيفة إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر من خلال مبادئها القائمة على الشفافية على أداء المهام بشكل فعال،كما تشمل مكونات تقوم على تصميم الهيكل المؤسسي للحصول على نتائج فعالة.

الفرع الأول:مكونات إدارة المخاطر

فحسب نموذج:ISO 31000 لسنة 2009 يتضمن مايلي:[2]

1-التفويض و الالتزام :لضمان نجاح إدارة المخاطر داخل المؤسسة يكون ذلك من خلال الامتثال القانوني و التنظيمي مع توصيل منافع إدارة المخاطر الى جميع أصحاب المصلحة.

2-تصميم إطار إدارة المخاطر:يجب أن يكون تصميم الإطار شاملا و يتضمن العناصر التالية:

- ✓ التعرف على بيئة المؤسسة من خلال تحديد الهيكل التنظيمي و العمليات التشغيلية الداعمة للإطار.
- ✓ ضمان المساءلة و الكفاءة المناسبة لإدارة المخاطر.

[1]عبد النور كتمي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص12.

[2]-حاج قويدر قورين،أبو بكر الصديق قيروان،عمر عبو،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني،دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية ،مجلة الباحث3613،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2019،ص424.

- ✓ تعزيز آليات الاتصال الداخلي و الخارجي لضمان تدفق المعلومات المتعلقة بالمخاطر.

3-تنفيذ إدارة المخاطر:يضمن هذا الجانب تنفيذ و تطبيق سياسات و إجراءات إدارة المخاطر مع وضع تحسينات بشكل مستمر بناءا على نتائج التقييمات.

4-مراجعة و تحسين الإطار:و يكون من خلال مراجعة الإجراءات و العمليات لتحديد فرص التحسين و التطوير.

الفرع الثاني:مهام إدارة المخاطر

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر في العناصر التالية:[1]

- ✓ نشر الوعي الثقافي داخل المؤسسة عبر برامج تدريبية وتثقيفية توضح أهمية إدارة المخاطر و طرق التعامل معها.
- ✓ إعداد التقارير عن المخاطر و تقديمها لمجلس الإدارة و أصحاب المصالح.
- ✓ اختيار أنسب وسائل التعامل مع المخاطر وفقا لمستوى المخاطر وقدرة المؤسسة على التعامل معها.
- ✓ تحليل المخاطر و تقييمها عبر دراسة أسبابها و تأثيراتها المحتملة مع تحديد درجة الخطورة وتقدير حجم التأثير.
- ✓ اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط.
- ✓ قياس درجة الخطورة و احتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة .

الفرع الثالث:مبادئ إدارة المخاطر

حددت المنظمة الدولية للمعايرة ISO مجموعة من المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر و التي يجب الالتزام بها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بفاعلية وتشمل هذه المبادئ مايلي:[1]

[1] يحيى عبد اللاوي،محمد الهادي ضيف الله،فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار coso في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين و الداخليين،مجلة رؤى الاقتصادية issn2253-0088 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر،2019،ص399..

1. **خلق قيمة مضافة**:تساهم إدارة المخاطر في تحقيق الأهداف بوضوح وتحسينها مثل :تحسين جودة المنتجات و الخدمات وتعزيز سلامة الأفراد و الشركات.

2. **تكون جزء لا يتجزأ من العمليات التنظيمية**:أي أنها جزء لايتجزء من العمليات و السياسات الإدارية.

3. **تكون جزءا من عمليات صنع القرار** :تساعد المدراء باتخاذ قرارات صحيحة و مناسبة لضمان تحقيق التوازن بين الفرص و المخاطر.

4. **تعالج عدم التأكد**:إدارة المخاطر تهدف إلى التعامل مع عدم اليقين من خلال تحديد و تحليل العوامل المؤثرة و اتخاذ التدابير المناسبة للحد من تداعياتها.

5. **تتم بشكل منهجي ومنظم**:تزيد من الكفاءة و الاتساق وتكون النتائج قابلة للمقارنة و موثوقة.

6. **مراعاتها للعنصر البشري**:تأخذ بعين الاعتبار القدرات البشرية و السلوكيات سواء كانت داخلية أو خارجية و التي من شأنها أن تسهل أو تعيق تحقيق أهداف الشركة.

7. **تكون شفافة و شاملة**:يجب أن تتم إدارة المخاطر بوضوح مع إشراك جميع أصحاب المصلحة لضمان تحقيق نتائج فعالة.

8. **استجابتها الديناميكية**:تكون دينامكية ومستمرة و تستجيب للتغيير وقادرة على التحسين المستمر.

المطلب الثالث:أساسيات حول إدارة المخاطر

ترتكز إدارة المخاطر على متطلبات أساسية تقوم على تحديد الأولويات و الالتزام الفعال كما تنظمها قواعد لضمان استمرارية المؤسسة كما تطبق استراتيجيات متعددة تساعد في تقليل المخاطر المحتملة.

[1]سايح نوال،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر،دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات،أطروحة دكتوراه،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة فرحات عباس سطيف،2016 ،ص66.

الفرع الأول:أهم المتطلبات الأساسية لإدارة المخاطر

إدارة المخاطر تعد عنصرا أساسيا في نجاح واستدامة المؤسسات ولتكون فعالة يجب توفر بعض المتطلبات الأساسية تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ يجب على المنظمة التأكيد على الالتزام و المشاركة الفعالة بين الإدارة العليا و الموظفين لضمان نجاحها.
- ✓ يجب توثيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل رسمي لضمان الوضوح و الشفافية وسهولة الرجوع اليها عند الحاجة.
- ✓ ينبغي تحديد أولويات المخاطر بناءا على تأثيرها المحتمل مع ضمان فهم جميع الموظفين لطبيعة المخاطر التي تواجهها المنشأة.

الفرع الثاني:قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص لإدارة كان لابد من وضع قواعد تنظمها و تمثلت فيما يلي:

القاعدة الأولى:لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته :ينبغي للمؤسسة أن تتعامل فقط مع المخاطر التي تستطيع تحملها من خلال تقييم مدى تأثيرها و اتخاذ قرارات في الوقت المناسب.

القاعدة الثانية:التفكير في الاحتمالات:عند تقييم المخاطر يجب يأخذ القرار في الحسبان حتى و إن كان احتمال وقوع الخطر ضعيف بمعنى آخر تقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها.

القاعدة الثالثة:التوازن بين المخاطر والعوائد:يجب على المؤسسات تحقيق التوازن بين مستوى المخاطر التي تتحملها و العائدات المتوقعة أي ينبغي تبني استراتيجية التوازن بين قبول المخاطر و الاستفادة من الفرص المتاحة.

[1] مايو عبد الله،بوقفة عبد الحق،أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،مجلة AL-RIYADA for business economics(ISSN2437-0916)، 2017،ص16.

الفرع الثالث:استراتيجيات أو تقنيات مواجهة الخطر

تعتمد الإدارة على مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعد في تقليل الخسائر المحتملة و مواجهة التحديات حيث تشمل عدة أساليب تتمثل فيما يلي:[1]

1. **قبول المخاطر أو الاحتفاظ بها** :يتمثل هذا المنهج في تقبل وجود المخاطر دون اتخاذ إجراءات لتجنبها و يكون الاحتفاظ بالمخاطر إما إيجابيا أو سلبي و يوجد العديد من الأسباب التي تجبر متخذ القرار أن يحتفظ به نذكر منها:

- استحالة نقل الخطر إلى طرف آخر أو تكاليف النقل باهظة.
- خسارة المادية المحتملة صغيرة بحيث يمكن مواجهتها بالموارد الخاصة.

2. **الاحتفاظ السلبي بالخطر** :و يكون ذلك بالاعتراف بوجود خطر و لكن دون التخطيط لمواجهته و تتميز هذه السياسة في أنها لا تنطوي أية تكاليف أو حجز للمال بمعنى أن هذه السياسة لا تؤثر في الخطر و لا في عوامله .

3. **الاحتفاظ الإيجابي**:و تقتضي بأن يقرر مدير الخطر الاحتفاظ به مع التخطيط المسبق لمواجهتها إذا وقعت.

4. **تقليل المخاطر** :يهدف إلى احتمالية خفض وقوع المخاطر أو الحد من تأثيرها عند حدوثها ويشمل ذلك عدة طرق أبرزها:

✓ التنويع:حيث يتم توزيع الاستثمارات أو الأنشطة التجارية عبر قطاعات مختلفة هذا يقلل من احتمالية تعرض جميع الأصول لنفس مستوى الخطر.

✓ الاستثمار في المعلومة :من خلال هذه الطريقة يمكن تقليل حجم الخسائر المتوقعة عبر اختيار الاستثمارات الأكثر فائدة بناءا على بيانات موثوقة .

[1]فتحي بوزيان،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،مذكرة ماستر،تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015،ص69.

المبحث الثالث:التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

يعد كل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر وظيفتين مترابطتين تلعبان دورا فعالا في الحفاظ على فعالية و كفاءة العمليات و الأنشطة و بالتالي سلامة و نجاح المؤسسات،حيث كلاهما يركزان على تحديد نقاط الضعف لتجنبها و تقييم المخاطر للحد منها و معالجتها،و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب و التي تتمثل في:مفهوم التدقيق الداخلي،متطلباته و أدواره المبنية على المخاطر.

المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

تسعى إدارة المخاطر الى تحليل و معالجة الاخطار المستقبلية التي قد تؤثر اهداف المنشاة ، كما يشمل نطاقها جميع الأنشطة مما يجعلها أداة اساسية تسعى الى اتخاذ قرارات مناسبة لبقاء المؤسسة .

الفرع الأول:تعريف التدقيق الداخلي القائم على إدارة المخاطر

هو عبارة عن تدقيق دقيق و منظم و منهجي لإدارة المخاطر،يستخدم لتقييم مدى توافق أهداف البرنامج مع احتياجات المؤسسة،و هل التدابير المصممة لتحقيق الأهداف مناسبة و تم تنفيذها وفقا للمعايير المحددة و بشكل فعال.[1]

كما يعرف معهد المدققين الداخليين IIA التدقيق الداخلي القائم على المخاطر بأنه:منهجية تدمج التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر الشاملة للشركة،مما يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم ضمانات قوية لمجلس الإدارة بأن برنامج إدارة المخاطر يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر ضمن حدود مستوى تحمل المخاطر(المخاطر التي تقبلها الشركة).[2]

---

[1]وليد علي بوخمادة،المراجعة الداخلية و دورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة،ألمانيا،الجامعة العربية الألمانية للعلوم و التكنولوجيا،2013،ص100.

[2]The institute of internal auditors,risk based internal auditing,october2014,p1,disponible sur le site:**https://global,theiia,org/standards.guidance/topics/documents/2015GuidetoRBIA.pdf**,le 09/04/2014.

الفرع الثاني:نطاق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

يعد تدقيق إدارة المخاطر شاملا سواء كان داخليا أم خارجيا يشمل فحصا دقيقا و كاملا لبرامج إدارة المخاطر،كما أنه من الأفضل إجراء تدقيق شامل لجميع جوانبه و في أغلب الأحيان يتم إجراء عمليات تدقيق منفصلة لفحص ثلاثة عناصر من برنامج إدارة المخاطر و تتمثل في:

- ✓ سياسة إدارة المخاطر و تنفيذها.
- ✓ التحكم في المخاطر.
- ✓ تمويل المخاطر(التأمين).

نطاق التدقيق يتأثر جزئيا بمهارات المدقق أي خبرته و جزئيا بحجم و تعقيد المنظمة التي يتم تدقيقها،و أحيانا يشمل تدقيق إدارة المخاطر الجوانب الثلاثة،و كلما كانت المنظمة أكبر و أوسع كلما باتت عملياتها معقدة أكثر،و بالتالي تكون تدابير التصدي للمخاطر أكثر تخصصا و دقة،ونظرا لاختلاف الخبرة بين إدارة المخاطر الاستشارية،فقد يكون من الضروري مراجعة تمويل المخاطرة،و إجراءات التحكم في المخاطر بشكل مستقل(منفصل).[1]

الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

يعد التدقيق الداخلي في الوقت الحالي من الأنشطة ذات الأهمية حيث يعد نشاطا تقويميا شاملا لكافة أنشطة وعمليات الشركة نظرا لأسباب التالية:[2]

[1]فريدة أمزال،التدقيق الداخلي كأداة لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه،الطور الثالث في العلوم المالية و المحاسبة،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة محمد خيضر –بسكرة،،2023،ص93.

[2]سايح نوال،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر (دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات)،مرجع سبق ذكره،ص77.

- يساهم التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على كيفية تنفيذ الأنشطة والعمليات داخل الشركة بهدف تقييمها وتحسين كفاءتها.
- اتساع حجم الشركات وانتشارها جغرافيا:هذا ما أدى إلى زيادة التعقيد وتوسع عملياتها،و بالتالي ضرورة البحث عن آليات رقابية فعالة تضمن التنسيق و المتابعة الدقيقة.
- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها:في الغالب فإن الإدارة تحصل على معلومات من مصدرين،تكون من خلال الإدارات التنفيذية أو من تقارير مدققي الحسابات،وبالتالي من ش أنه أن يساهم في توفير بيانات ومعلومات موثوقة.
- اتباع أسلوب اللامركزية:يساهم في توزيع الصلاحيات داخل الشركة ،مما يجعل من التدقيق الداخلي أداة ضرورية لضبط الأداء وضمان التزام الإدارات بالسياسات والخطط العامة.

المطلب الثاني:متطلبات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف نقاط القوة و الضعف لدى نظام الرقابة الداخلية من خلال احترام المعايير المهنية الخاصة به.

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر،علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر،وأخيرا إلى دور المعايير المهنية في تحقيق العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر .

الفرع الأول:العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

لقد شهد التدقيق الداخلي تحولا من دوره التقليدي(التدقيق المالي)إلى دور التدقيق الإداري ثم تم التركيز على إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية من خلال تدقيق إدارة المخاطر لدعم الإدارة في تحقيق أهدافها و تقع عملية تقييم أنظمة

الرقابة الداخلية ضمن مسؤولية التدقيق الداخلي،مما يتطلب توفير الصلاحيات الضرورية لإعداد و اختيار آلية التقييم لضمان قدر كاف من الاستقلالية و القيام بتقييم دقيق،شامل و موضوعي لعمليات الوحدة الاقتصادية.

فالتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر مرتبطان ارتباطا وثيقا و متفاعل في هذا المجال أي تجمعهما علاقة وطيدة متكاملة و كل واحد منهما يكمل الآخر،و تتمثل أوجه الترابط فيما بينهما في:

1-مرحلة التخطيط لعملية التدقيق :تعد عملية جمع المعلومات الخطوة الأولى في عملية التخطيط حيث تجرى من خلال المقابلات و الدراسات و الاستفسارات،كما لا تقتصر مرحلة التدقيق على معرفة كيفية إعداد خطة فعالة بل الهدف هو فهم كيفية إعداد خطط تكون قائمة على المخاطر(بناءا على المخاطر).

2-مرحلة التنفيذ :ترتكز إدارة التدقيق الداخلي في مرحلة التنفيذ على تقييم مدى التزام إدارة المؤسسة بتطبيق الضوابط الداخلية و الخطط الموضوعة،و مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية،و قدرتها على الحد من المخاطر و تجنبها،و عليه،يقدم المدقق الداخلي في هذه الحالة توصيات لتعزيز فعالية الضوابط الداخلية.

3-مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل :يقوم المدقق بتسجيل الحقائق في أوراق العمل و في وثائق المخاطر،حيث توضع توصيات بشكل خاص لمعالجة خطر محدد مثل:عدم التقيد باللوائح الداخلية(مخالفتها).

4-كتابة التقرير:بعد تسجيل المدقق لملاحظاته و استنتاجاته في أوراق العمل،يتم الإفصاح عن المخاطر في تقريره و يبلغ مجلس الإدارة و الإدارة العليا بذلك،بحيث يجب على الإدارة تقديم توجيهات و إرشادات لإدارة المخاطر بشأنها لكي تقوم هذه الأخيرة بالقيام بتقييمها و توضيحها و الإفصاح عنها للإدارة حول احتمالية حدوث الخسارة و كيفية تجنبها أو تقليل آثارها.

5-المتابعة:في هذه المرحلة،يتم متابعة و دراسة الملاحظات و التوصيات الموجودة في تقرير المدقق،حيث تجرى مراقبة و تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية من خلال اختبارات و تقييمات للمخاطر بالتعاون مع الإدارة التنفيذية.

و بناءا على ما سبق،يتضح أن التدقيق الداخلي يتطلب دراسة و تحديد و تقييم المخاطر،حيث تتجه الجهود بعد ذلك نحو محورين رئيسيين،الأول يتمثل في:تقديم تقارير أولية للجهات ذات العلاقة لدعم الإدارة بشكل مباشر،و الآخر يكمن في وضع خطة تدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطر و تركيز الجهود و مضاعفة الإجراءات في المناطق ذات المخاطر المرتفعة.[1]

الفرع الثاني:علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر تحرص المؤسسات على تطبيق نموذج الرقابة الداخلية بصورة كاملة والذي يعتبر جزء من إدارة المخاطر و يشمل إطار عمل إدارة المخاطر على الرقابة الداخلية وذلك من خلال مايلي :[2]

- ✓ التأكيد على أهمية المديرين المستقلين في الإدارة العليا وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم.
- ✓ السعي نحو تنويع مفاهيم المخاطر وتوسيع عناصر التقييم لضمان تغطية شاملة لجميع أنواع التهديدات المحتملة.
- ✓ تعزيز التنوع في فئات الأهداف وتوظيفها في تقارير أكثر شمولية التي تشمل بيانات غير مالية مع التأكيد على تضمين الأهداف الاستراتيجية.

[1] هيا مروان،ابراهيم لظن،مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية بغزة)،قسم محاسبة و تمويل،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2016،ص68.

[2] بلال شيخي،لعبيدي مهاوات،سامية فقير ،أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ،مجلة الدولية للأداء الاقتصادي،مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل المركبة الاقتصادية الدولية العدد 01،المجلد 04،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2021،ص57.

الفرع الثالث:دور المعايير المهنية في تحقيق العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تؤكد المعايير على ضرورة تزويد مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بمعلومات دقيقة وموضوعية حول طبيعة المخاطر بهدف تعزيز من جودة القرارات،وعليه فقد أوضح معهد المدققين الداخليين IIA أن التدقيق الداخلي مسؤول على عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بما يلي:[1]

- ✓ إعطاء الأولوية للمخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من طرف الإدارة والتي قد تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة.
- ✓ تقديم الدعم بشكل فعال في إدارة المخاطر من خلال المشاركة في لجان الإشراف والمساهمة في إعداد التقارير التي توضح الوضع الحالي لهذا النظام.
- ✓ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا و التنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل. [2]
- ✓ توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث:أدوار التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

يعد التدقيق الداخلي أحد الأدوار الحيوية التي تعتمد عليها المؤسساتٍ،حيث يلعب المدقق الداخلي دورا مهما في تقييم المخاطر عن طريق مراجعة السياسات و الإجراءات المتبعة.

إذ أن التدقيق يمثل عنصرا هاما في اتخاذ القرارات لضمان فاعلية العمليات وتحقيق أهداف المؤسسة.

الفرع الأول:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

سيتم التعرف في هذا الفرع على دور التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر و الحد منها:[1]

[1]عايدة ثوبي،ابتسام غجاتي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية،مرجع سبق ذكره،ص119.

[2]فتحي بوزيان،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص78.

1. **الدور الوقائي**:يساهم في تطوير إدارة المخاطر،متابعة وجمع التقارير الخاصة بالمخاطر من الجهات المعنية،المساعدة في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر،تقييم دوري لعمليات إدارة المخاطر لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف.
2. **الدور التأكيدي**:تقديم تأكيدات للإدارة بش أن كفاءة وفعالية عملية إدارة المخاطر،الحفاظ على مواكبة منهجية وإستراتيجية إدارة المخاطر بشكل دوري من خلال التحديث المستمر،ضمان موثوقية وشفافية تقييم مخاطر الشركة من خلال تقديم تأكيدات مناسبة،التأكد من أن إطار إدارة المخاطر يغطي جميع المستويات و المجالات التشغيلية بالشركة.
3. **الدور الاستشاري** :تقديم التوصيات و الإمكانيات اللازمة لدعم الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر وتعزيز فعالية إجراءات الاستجابة،وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وعرضها على مجلس إدارة الشركة.

الفرع الثاني:دور المدقق الداخلي في تقييم المخاطر

التقييم هو عملية قياس دقيق،و تقييم مخاطر المؤسسة هي عملية منهجية لتحديد و قياس حجم الخسائر التي يمكن أن تنتج عن المخاطر المختلفة،و التي تم تحديدها سابقا،و ذلك باستخدام الطرق الكمية عندما تكون البيانات و المعلومات متاحة بكثرة،مثل:المخاطر المالية القابلة للقياس الرقمي بسهولة أو مخاطر الخسائر الناجمة عن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المؤسسة،كما تستخدم الطرق النوعية عند عدم توفر بيانات عددية،أو لا يوجد لدى كوادر المؤسسة الكفاءة و الخبرة الكافية لتقييم المخاطر بالطرق الكمية،و عملية تقييم المخاطر ترتكز على مبدأ أساسي و هو قياس و تقييم المخاطر على أساس بعدين هما:

- ✓ قياس حجم المخاطر و درجة تأثيرها على أداء المؤسسة.
- ✓ تقييم إمكانية أو احتمالية حدوث الخطر.

[1] بلال شيخي،لعبيدي مهاوات،سامية فقي ر،أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،مرجع سبق ذكره،ص57.

بحيث يمكن تقسيم درجة التأثير أو الأثر السلبي للخطر إلى ثلاث مستويات:عالية،متوسطة و منخفضة و يسمى ذلك بالمصفوفة الثلاثية للخطر(3*3)،كما أنه من الممكن أن تزيد و تصبح أكثر تعقيد هذه المصفوفة أي على حسب درجة احتمال حدوث الخطر.

و فيما يلي **الشكل رقم 02** يوضح **مصفوفة ثلاثية بسيطة** تشبه نوعا ما إشارات المرور حيث أن:المربع الأحمر يعبر عن مخاطر تأثيرها سلبي و احتمال حدوثها كبير،بينما المربع الأصفر يمثل درجة متوسطة لتأثير المخاطر و احتمال حدوثها

متوسط،أما المربع الأخضر فيعبر عن المخاطر الخفيفة و التي احتمالية حدوثها ضئيلة جدا.

الشكل رقم(2-1):مصفوفة ثلاثية بسيطة

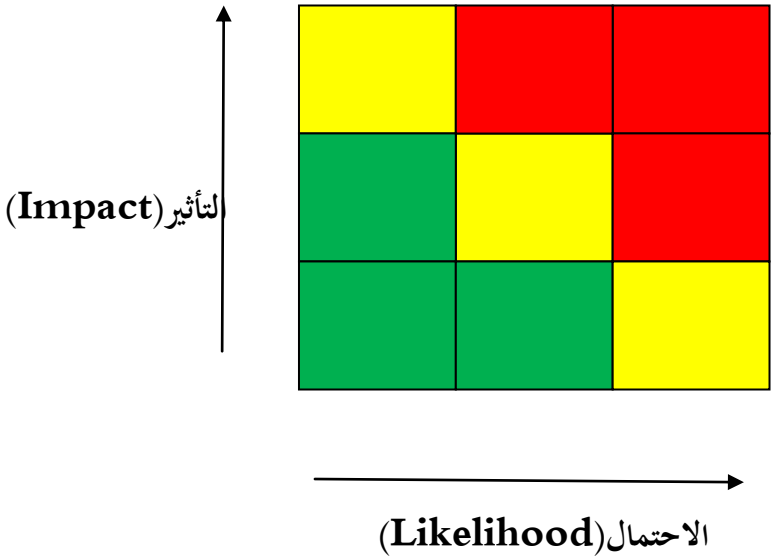

المصدر:

رغيد قصوعة و محمد سامر القصار،إدارة المخاطر،جامعة دمشق،سوريا، 2010،ص13.

و أخيرا،بعد قيام المدقق الداخلي بتحديد و قياس المخاطر تأتي عملية تسجيل و توثيق نتائج تقييم المخاطر بشكل تفصيلي و ذلك لتمكين إدارة المؤسسة من تنظيم المخاطر و ترتيبها حسب أهميتها و خطورتها على أعمالها و عملياتها بحيث تعالج الإدارة المخاطر حسب الأولوية و الأهمية و في الوقت المناسب،بحيث تقع مسؤولية تقييم المخاطر على عاتق إدارة المؤسسة و يكون ذلك بصفة مستمرة و دائمة لكي تتمكن الإدارة من التعامل و التصدي للحالات الطارئة في الوقت المناسب مثل:ارتفاع درجة تأثير أو درجة احتمال المخاطر التي تم تقييمها سابقا على أنها مخاطر خفيفة أو متوسطة،كما تقع على عاتق مجلس الإدارة و لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر للتحقق من أن الإدارة التنفيذية قادرة على تحمل مسؤولية تقييم المخاطر و إدارتها بشكل عام،و يكمن دور المدقق الداخلي و مسؤوليته في تقديم تأكيدات للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر قد تمت وفقا للمعايير و بشكل سليم.[1]

الفرع الثالث:دور المدقق الداخلي في تحديد إدارة المخاطر

تتمثل الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي في ما يلي:[2]

- تقديم المساعدة والنصح للمدراء والإطارات المخولة بتحديد المخاطر.
- تطوير الأدوات والأساليب المستخدمة في تحديد المخاطر.
- أن يكون مصدرا للمعلومات و الخبرة المطلوبة في عملية اتخاذ المخاطر.
- إعداد وتوصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة التدقيق في الوقت المناسب.

[1] فريدة أمزال،التدقيق الداخلي كأداة لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص97-99.

[2] حولي محمد،مسعود طحطوح،مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERN،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد 06،العدد 01،جوان 2021،جامعة حمه لخضر الوادي،الجزائر،ص 456.

الفرع الرابع:أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

إن التطور الذي شهدته مهنة التدقيق الداخلي على مدار السنوات أدى إلى توطيد العلاقة بين عمليات إدارة المخاطر

الأمر الذي ساهم في تعزيز وفعالية القرارات الرقابية،حيث يعد إعداد خطة التدقيق الداخلي عملية منهجية تبدأ بتحديد المخاطر وربطها مباشرة بالأنشطة وهو ما يتطلب المرور بعدة مراحل رئيسة،تتمثل في:

1) **مرحلة التدقيق التقليدي– التفتيش**:تعد مرحلة أولية تعتمد على إجراءات تقليدية تفتقر للرؤية المستقبلية تقوم على فحص الوثائق و المعاملات لتحديد الأخطاء دون تحليل معمق وأن تأثيره محدود جدا في تحسين أداء المؤسسة.
2) **مرحلة التدقيق المنهجي–تحقيق المبني على العمليات**:في هذه المرحلة يتم دمج التدقيق مع العمليات التشغيلية،حيث يتم تحليل جميع العمليات لكن دون تحديد الأولويات كما يقتصر فقط على تحسينها بالإضافة إلى التأكد من مدى التزامها بالضوابط.
3) **مرحلة التدقيق المنظور –تدقيق القائم على المخاطر** :في هذه المرحلة يركز التدقيق على المخاطر الجوهرية التي تواجه المؤسسة،مما يجعل خطة التدقيق أكثر فعالية.
4) **التدقيق المتقدم –تدقيق القائم على إضافة قيمة** :تهدف إلى دعم الإدارة في اتخاذ القرارات ودمج تقييم المخاطر مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية مع تقديم توصيات فعالة لضمان نجاح المؤسسة.[1]

[1]فريدة أمزال،التدقيق الداخلي كأداة لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص117-118.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما تم ذكره في هذا الفصل تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي يمثل الركيزة الأساسية التي لا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية الاستغناء عنها فهو يساهم في حماية أصولها،كما يساعد في مراقبة الأداء وذلك عن طريق تعزيز نظام الرقابة الداخلية لضمان كفاءته.فهو يعد أداة فاعلة ومستقلة تعزز من موثوقية المعلومات المالية بالإضافة إلى أنه يساهم في ضمان الشفافية و المساءلة للمتعاملين الاقتصاديين وتعزيز الثقة بينهم،وبالتالي نستنتج أن العلاقة التكاملية الموجودة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر تساعد في تبني نهج وقائي يقلل من احتمالية وقوع الأخطار ويساعدها على التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليها.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز الأساسية للبحث العلمي فهي تساعد الباحث على فهم أعمق للإشكالية من خلال الاطلاع إلى ما توصل إليه الباحثون الآخرون،تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.و عليه تطرقنا إلى بعض دراسات التي كانت على الصعيد المحلي و العربي و الأجنبي،لمعرفة أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا.

المبحث الأول:الدراسات المحلية

المطلب الأول:الدراسات المحلية باللغة العربية

الدراسة الأولى :من إعداد رحو خيرة،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة–دراسة حالة–مؤسسة الزجاج الجديدة شلف ،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،شلف،2012.

الإشكالية:كيف يساهم التدقيق الداخلي في تقليل من المخاطر؟

الأهداف: كان الغرض من هذه الدراسة هو محاولة إظهار مهام التدقيق الداخلي،و كيف يساهم في التقليل من المخاطر و السعي لتجنبها بالإضافة إلى ذلك فهم حالة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية حيث استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات و تم توجيهه الى عينة من موظفي المؤسسة بهدف تقييم دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .

النتائج: سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية دور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين بيئة الأعمال أي أبرزت التأثير الإيجابي لهذه المعايير بحيث لم تعد تقتصر على الفحص و التقييم فقط ،بل أصبحت تقوم أيضا بتقييم المخاطر ،كما أوضحت الدراسة أن التدقيق الداخلي يعد عنصرا أساسيا في إدارة المخاطر و أنه من الضروري تنمية قدرات العاملين و تحفيزهم في البيئة الجزائرية و إعادة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات لضمان استقلاليتها و موضوعيتها بالإضافة إلى كفاءة و فعالية عملياتها ،كما يوصى بعقد دورات تدريبية و ندوات متخصصة في مجال إدارة المخاطر و دور التدقيق الداخلي فيها بصفة مستمرة.

الدراسة الثانية: من إعداد مرابط نوال ،بعنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية-دراسة حالة- في مختلف البنوك،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2013.

الإشكالية: فيما يتمثل دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؟

الأهداف: تناولت الدراسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية من خلال:التركيز على أهميته و أهدافه فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الاستبيان كأداة بحثية لجمع البيانات المتمثلة في استقصاء أراء المدققين الداخليين في البنوك حيث تم توزيعه على 30 مدققا داخلي يعملون في البنوك بورقلة وتم تحليل المعطيات باستخدام برنامج **spss**.

النتائج: انتهت الدراسة ببعض النتائج ،أهمها:التدقيق الداخلي يساعد على تحديد المخاطر المحتملة و تقييمها مما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم.

الدراسة الثالثة: من إعداد الحادة بن شرودة،تحت عنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية،عبارة عن مذكرة ماستر؛تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي، 2015.

الإشكالية: فيما يكمن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفقا لمعايير التدقيق الدولية؟

الأهداف: سعت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي و تأثيرها على إدارة المخاطر من خلال:مراجعة آلياته و أهميته في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث اعتمدت الباحثة على الاستبيان.تم توزيعه على عينة من العاملين داخل المؤسسة حيث اعتمدت على أساليب إحصائية لتحليل بياناتها.

النتائج: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر وأن الالتزام بها يعزز من كفاءة و فعالية عملياتها مما يؤدي إلى تحسينها بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية،كما أوصت بأنه يجب على الشركات تنمية نظام الرقابة و جعله أكثر صرامة لمواكبة التحديات المتزايدة في بيئة الأعمال الحديثة.

الدراسة الرابعة: من إعداد سعيدة عمراوي،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات ،عبارة عن مذكرة ماستر؛تخصص فحص محاسبي،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة،2015.

الإشكالية: كيف يساهم التدقيق الداخلي كأداة لمراقبة إدارة المخاطر؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع التدقيق الداخلي و اعتباره كآلية رقابية لتطبيق إدارة المخاطر. و تم استخدام الاستبيان فقد تم توزيعه على مجموعة من الموظفين.

النتائج: أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:وجود إدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر و مدى تأثيره على عملية اتخاذ القرار و من أهم التوصيات التي أبرزتها تمثلت في ضرورة استحداث قسم إدارة المخاطر و التنسيق بين هذا الأخير و قسم التدقيق الداخلي لمساعدة المؤسسة في مواجهة الأزمة و الحفاظ على استمراريتها.

الدراسة الخامسة : من إعداد صالحي.م،بعنوان واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية،دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،تخصص محاسبة و تدقيق،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2016.

الإشكالية: ما مدى توافق ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؟

الأهداف:تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق ممارسة التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية مع المعايير الدولية للتدقيق فقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة المسماة بالاستبيان بالإضافة على الاعتماد على برنامج **spss** لتحليل النتائج فقد تم توزيع 60 استبيان على المدققين الداخليين و إدارة المالية و المحاسبية.

النتائج: يتمتع المدققين الداخلين محل الدراسة بالكفاءة العالية بالإضافة إلى استقلاليتهم في القيام بأعمالهم،بحيث تتفق ممارسات التدقيق الداخلي في الشركات بدرجة مقبولة مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي نظرا لإدراك الهيئات العليا بأهميتها،كما توصلت هذه الدراسة أنه لا بد من تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي في الشركات محل الدراسة.

الدراسة السادسة: من إعداد سايح نوال،تحت عنوان التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية –دراسة حالة–مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري،شهادة ماستر،تخصص تدقيق و مراقبة تسيير،جامعة سطيف،2016.

الإشكالية: كيف يساهم التدقيق الداخلي في تطوير فعالية الرقابة و إدارة المخاطر؟

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين فعالية الرقابة و إدارة المخاطر لمجموعة من الشركات في الشرق الجزائري. حيث استخدمت الاستبيان الذي تضمن 41 سؤال وتم إدخال البيانات في برنامج spss،فقد وزع على مجموعة من المدققين الداخليين.

النتائج: و من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التخطيط المشترك بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي يعزز من كفاءة و فعالية عملية تقييم المخاطر كما أوضحت بعض التوصيات تمثلت في ضرورة تحسين كفاءة المدققين الداخليين عن طريق دورات تدريبية متخصصة و إنشاء منظمة مهنية للتدقيق الداخلي في الجزائر.

الدراسة السابعة: من إعداد إكرام شقوة،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة- مؤسسة الاسمنت عين التوتة،الوحدة التجارية-تقرت، رسالة ماجيستر ،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،2017.

الإشكالية: فيما يكمن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مكانة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية تسعى لإبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ظل التغيرات و التطورات التي يشهدها محيطها. فقد اعتمدت على الملاحظة والمقابلة مع مسؤولي المؤسسة.

النتائج: فقد أظهرت النتائج ان التدقيق الداخلي يساهم في كفاءة وفعالية إدارة المخاطر ، من خلال تقديم التأكيدات و التوصيات الازمة بالإضافة الى ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر ليكون متناسقا مع وظيفة التدقيق الداخلي لتقليل من حجم المخاطر.

الدراسة الثامنة: من إعداد هشام زروقي و عبد الحميد حياني،تحت عنوان دور الممارسات الحديثة للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة ميدانية- لمؤسسة الإنجازات الصناعية و التركيب،الجزائر،2020.

الإشكالية: ما مدى تأثير وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات وفقا لمعايير التدقيق الدولية؟

الأهداف: خلصت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات وفقا لمعايير التدقيق الدولية فقد تمت الدراسة على مستوى باتيميتال فقد تم استخدام المقابلة بالإضافة إلى الملاحظة كأدوات رئيسية في البحث.

النتائج: تم التوصل إلى أهمية وجود التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر بالمؤسسات من خلال الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تجنب المخاطر عن طريق التقرير الذي يقدمه للإدارة بشكل موضوعي.

الدراسة التاسعة: من إعداد عساس مريم و حوري زينب،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية،-دراسة عينة-من المصارف لولاية سكيكدة،مجلة البشائر الاقتصادية،مجلد 6،العدد1،جامعة عبد الحميد مهري،قسنطينة02،الجزائر،2020.

الإشكالية: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف الناشطة في ولاية سكيكدة وفقا لمعايير التدقيق الدولية؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف الناشطة في ولاية سكيكدة وفقا لمعايير التدقيق الدولية،بحيث قسمت الدراسة إلى جزئين الجزء الأول تضمن الإطار النظري للدراسة،و الجزء الثاني يتناول الدراسة الميدانية بحيث تم استخدام الاستبيان و تم التحليل بواسطة برنامجspss،من خلال عينة بلغت 30 مدقق داخلي.

النتائج: تم التوصل في الأخير إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بنسبة 88% في إدارة المخاطر،من خلال الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي من معرفة و كفاءة.

المطلب الثاني:الدراسات المحلية باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: تحت عنوان دور التدقيق الداخلي وفقا لمدخل إدارة المخاطر في تجسيد حوكمة الشركات (دراسة حالة عينة من البنوك بولاية بشار،عين تموشنت،والجزائر العاصمة)،فلاح مُحَمَّد مسعود وعبد الرحيم نادية، knowledge of aggregate magazine،المجلد10،العدد 1،2024.

الإشكالية: كيف يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الجوهري الذي يلعبه التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر،حيث تناول الموضوع التعريف ببعض المفاهيم النظرية وإجراء دراسة ميدانية في بعض البنوك في كل من ولايات بشار،عين تموشنت و الجزائر العاصمة حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ،وتم توزيع الاستبيان من اجل الحصول على بيانات وتحليلها عن طريق برنامج spss.

النتائج: حيث توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بنسبة كبيرة في دعم إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم المستمر مع تقديم توصيات فعالة.

الدراسة الثانية: تحت عنوان Implication de l'audit interne dans le management des risque et son apport à la gouvernance:cas des entreprises algériennes، Dahlab Amira،المجلد 15،العدد 2،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،2022.

الإشكالية: فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة الشركات من خلال تفعيل إدارة المخاطر ؟

الأهداف: تمثلث هذه الدراسة في توضيح أهمية التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر ودوره في تطوير نظام حوكمة الشركات،حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث خضعت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية،حيث تم جمع المعلومات والبيانات عبر استبيانات و مقابلات.

النتائج: ومن نتائج هذه الدراسة أن التدقيق الداخلي له دور مزدوج و الذي يتمثل في أنه تقويمي واستشاري أي أنه لا يقوم فقط على اكتشاف الأخطاء وإنما يقوم أيضا بتقديم توصيات كما يساهم في الحوكمة الفعالة من خلال وضع تقارير موضوعية تساعد في اتخاذ قرارات وذلك بناءا على التقييم الدقيق للمخاطر بالإضافة إلى أن هناك نقص الوعي و التكوين لدى الشركات الجزائرية بخصوص وظيفة التدقيق الداخلي ومن التوصيات المقدمة ضرورة تعزيز استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تدريب الكافي للعاملين في هذا القطاع.

الدراسة الثالثة: بعنوان L'audit interne et la gestion des risques opérationnelles:étude de cas -Laiterie tell de Sétif،سامية بدوي،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد 13،العدد1،2020.

الإشكالية: كيف يقوم التدقيق الداخلي بالتحكم في المخاطر التشغيلية؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى فهم كيفية مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في دعم منظومة إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تحليل العلاقة بينهما،مع إبراز مدى فعالية التدقيق في تعزيز الرقابة الداخلية فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام برنامج spss في تحليل بياناتها.

النتائج: يساهم التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تقديم استشارات كما يعتبر أداة استراتيجية لتعزيز الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني:الدراسات الأجنبية

المطلب الأول:الدراسات الأجنبية باللغة العربية

الدراسة الأولى: من إعداد أحمد مخلوف،تحت عنوان المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،2007.

الإشكالية: ماهو مجال عمل التدقيق الداخلي؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كل من مجال عمل التدقيق الداخلي،عملياته و أهدافه في البنوك التجارية و ذلك انطلاقا من تعريف المراجعة عامة طبيعتها،أنواعها،أهدافها و الخدمات التي تقدمها مبرزا المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها.

النتائج: ألقت هذه الدراسة الضوء على دراسة و فحص أهمية دور إدارة المخاطر في المصارف و تناولت أغلب الدراسات المدروسة موضوع التدقيق الداخلي في البنوك،غير أن معظم الدراسات تجاهلت تطبيق التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بالخصوص مع تطور المعايير الدولية و جاءت هذه الدراسة لتكمل الدور المهم الذي يؤديه المدقق الداخلي في إدارة المخاطر لضمان استمرارية نشاط المؤسسة.

الدراسة الثانية: دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،بعنوان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة غزة الإسلامية، 2011.

الإشكالية: فيما يتمثل دور المدقق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في المصارف التجارية؟

الأهداف: هدفت الدراسة إلى فهم و التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة .

النتائج: و انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره في تعزيز إدارة المخاطر في البنوك التجارية الناشطة في قطاع غزة ،كما يعي أهمية وجود نظام متقن لأعمال التدقيق الداخلي،و أهمية دوره في متابعة و تقييم نظام إدارة المخاطر السائد في المصرف.

و في الأخير أظهرت الدراسة أنه ليس من مسؤوليات المدقق الداخلي تحديد المخاطر بل يكمن دوره في تقديم التوصيات حول إدارة المخاطر.

الدراسة الثالثة: من إعداد ستادي صالح البجيرمي،تحت عنوان المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر،مذكرة ماجستير،جامعة دمشق، 2011.

الإشكالية: فيما تكمن أهمية التدقيق الداخلي في تحسين عملية إدارة المخاطر؟

الأهداف: ركزت هذه الدراسة على أهمية التدقيق الداخلي في تحسين عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسات في المصارف بسوريا.

النتائج: من أهم نتائجها عدم اهتمام المصارف بقيام دورات تكوينية لعمالها،و من أهم التوصيات إجراء مراجعات دورية لسياسات و إجراءات التدقيق الداخلي لضمان توافقها مع التطورات المستجدة بالإضافة إلى تعزيز مهارات الموظفين عن طريق دورات تدريبية.

الدراسة الرابعة: دراسة هيا مروان ابراهيم لظن،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطارcoso،مذكرة ماجستر،تخصص محاسبة و تمويل،بالجامعة الإسلامية غزة، 2016.

الإشكالية: ما مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطارCOSO،تناولت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار و تمثلت في البيئة الداخلية،تحديد الأهداف بوضع خطط لها،و تقييم المخاطر و أنشطة الرقابة و المراقبة بالإضافة إلى مفهوم إدارة المخاطر،و كيفية إدارتها و طرق الحد منها.

النتائج: من خلال هذه الدراسة تمثلت أهم النتائج في:افتقار القواعد التي تنظم أداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقييم إدارة المخاطر في قطاع غزة،بالإضافة إلى غياب فعالية التدقيق الداخلي في تقييم الأساليب المتبعة في تحديد و كشف المخاطر وأظهرت الدراسة في النهاية مجموعة من التوصيات أهمها:حتمية تعزيز مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية والعمل به ضمن مكونات coso،ضرورة التركيز على تفعيل دور التدقيق الداخلي في ظل تأثيره الإيجابي في إضافة قيمة و تعزيز كفاءة العمليات و تحقيق الأهداف و حتمية تأسيس وحدة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: من إعداد Abdelnaser Omran et Silva popescu تحت عنوان إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي،عبارة عن مقال،مجلة9،العدد1،جامعة العلوم الماليزية،ماليزيا،2011.

الإشكالية: فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى اعتبار أن التدقيق الداخلي هو وسيلة لإعلام الإدارة وأنه يسعى لتقديم المشورة الجيدة لها و الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بصفة كبيرة بخطة التدقيق الداخلي التي قد تؤدي إلى فقدان الأنشطة المنطوية على المخاطر.

النتائج: ومن نتائج هذه الدراسة يكون التدقيق الداخلي فعال اذا كان مبني على سياسة قادرة على مجابهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة مستقبلا .

الدراسة الثانية: تحت عنوان مشاركة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية،مذكرة ماستر،تخصص محاسبة وتدقيق،من إعداد Internal audit involvement in entreprise risk،Laura Zwaan and others ،2009.management

الإشكالية: هل يتم إبلاغ الإدارة عن المخاطر التي تهدد المؤسسة من قبل المدققين الداخليين؟كيف ذلك؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إبلاغ محافظي الحسابات الداخليين الإدارة عن المخاطر التي تهدد بالمؤسسة و ذلك من خلال تبيان أثر المساهمة في إدارة المخاطر،و تستخدم الدراسة تصميما تجريبيا تتمثل الدراسة في أخذ 117 عينة من مدقق داخلي معتمد و بيانات وصفية عن استخدام إدارة المخاطر لأستراليا.

النتائج: النتائج التي توصلت إليها أن مدققي الحسابات الداخليين يرون أن المساهمة الواسعة النطاق في إدارة المخاطر تنعكس سلبا على الموضوعية،وأن كلما كانت هناك علاقة قوية بينهم وبين لجنة التدقيق فإن مدققين الداخليين يكونوا أكثر استعدادا لتسليم التقرير عكس تماما عندما تكون العلاقة ضعيفة فإنه لم يتم إيجاد أي دعم.

الدراسة الثالثة: دراسة Paulj Sobel،تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،معهد أبحاث مؤسسة المدققين الداخليين فلوريدا،شهادة ماستر،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،مارس2011.

الإشكالية: فيما يكمن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر؟

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر مع تسليط الضوء حول إذا كان الرؤساء التنفيذيين يتلقون التوجيه و الإرشاد من لجان التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تقييم أداء العاملين وما إذا كانوا يحتاجون إلى دورات تكوينية أكثر أم لا.

النتائج: في الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النقاط و التوصيات التي ستفيد القراء ذوي خبرة و كفاءة عالية في المؤسسة لتحويل نتائج البحث إلى ممارسات(موضع التنفيذ)و ذلك من أجل خلق قيمة مضافة للمنشأة و لتحقيق نظام إدارة مخاطر فعال و ناجح.

الدراسة الرابعة: دراسة Koutoupis and AI بعنوان: Risk based internal audit at greek listed shipping Companies of new York stock echange،2020.

الإشكالية:هل يوجد لدى أعضاء مجلس الإدارة معرفة كافية بقسم التدقيق الداخلي القائم على المخاطر؟

الأهداف: تمثلت هذه الدراسة إلى بيان ممارسات شركات الشحن اليونانية المدرجة في بورصة نيويورك فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي القائم على المخاطر و من أجل الوصول الى نتائج الدراسة تم إجراء مسح بين موظفي التدقيق الداخلي من مختلف المستويات عن طريق الاعتماد على الاستبيان و تحليل النتائج عن طريق نموذج الانحدار المتعدد.

النتائج: قد تم التوصل إلى مايلي:

وجود علاقة بين التدقيق الداخلي و تقييم المخاطر و أنشطة الرقابة،افتقار أعضاء مجلس الإدارة و المديرين و المدققين الداخليين أيضا للمعرفة في مجال التدقيق القائم على المخاطر.

المبحث الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة.

يمكننا تلخيص أبرز أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة في:

الجدول رقم(1-2):أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
-تجمع الدراسات السابقة على أن دراسة التدقيق الداخلي ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. -تشابهت الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في المتغير التابع وهو إدارة المخاطر و المتغير المستقل التدقيق الداخلي. -معظم الدراسات السابقة قامت بدراسة استبيانية. -اتفقت الدراسات أن هناك علاقة طردية قوية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر. -استخدام المنهج الوصفي التحليلي. -إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر. -تبرز كل الدراسات السابقة أهمية التدقيق الداخلي كعنصر أساسي في إدارة المخاطر في المؤسسات. -اختيار التدقيق الداخلي كأبرز آلية مستخدمة من أجل الحد من المخاطر. -قياس فعالية التدقيق الداخلي في عملية تقييم المخاطر. -اتفقت كل الدراسات على أن التدقيق الداخلي يساعد على تحديد المخاطر المحتملة. -التدقيق الداخلي يعمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية.	-تناولت الدراسات السابقة دراسة دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر بصفة عامة أما دراستنا ركزت على دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. -تهتم دراستنا بفهم أهداف التدقيق الداخلي،و الإجراءات المتبعة،و نطاق عمله في المؤسسات الاقتصادية. -تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تؤثر على عمل التدقيق الداخلي. -تمت الدراسة الحالية في مؤسسة نفطال تلمسان سنة 2025،بينما كانت الدراسات السابقة في مؤسسات اقتصادية و محاسبية مختلفة و في فترات متباينة 2007 إلى2020. -تقدم دراستنا تحليل معمق حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية و دراسته و فحصه من جميع جوانبه. -دراستنا الحالية تعتبر أكثر حداثة حيث تم التطرق إلى تأثير التدقيق الداخلي وفق أحدث المعايير. -بعض الدراسات ركزت فقط على الجانب الرقابي بينما دراستنا جمعت بين الدور الاستشاري الذي يمثله التدقيق الداخلي بالإضافة إلى قسم إدارة المخاطر الذي يسعى إلى تقليل المخاطر.

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على دراستنا و الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق نستنتج أن الموضوع الذي تطرقنا إليه حظي باهتمام كبير من خلال الباحثين الاقتصاديين،و أن الدراسات السابقة شكلت مرجعا أساسيا لفهم العلاقة بين التدقيق و إدارة المخاطر و على الرغم من التشابه في النتائج إلا أن دراستنا ركزت على المؤسسات الاقتصادية مما يساهم في إثراء الأدبيات العلمية في هذا لمجال.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية ميدانية

(استبيانية)

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة

المطلب الأول:أداة الدراسة

الفرع الأول:الاستبيان

لقد تم الاعتماد على الاستبيان بشكل أساسي في جمع البيانات و المعلومات اللازمة في دراسة الأفراد و السلوك الإنساني،و يمكن تعريفه بأنه"أداة هامة من أدوات البحث العلمي و هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة يتم طرحها بغية الإجابة عنها من طرف عينة معينة و ذلك من أجل تجميع المعلومات من الأشخاص موضع البحث،بحيث تم فهم هذه البيانات و تحليل نتائجها باستخدام برنامج **spss** الإصدار رقم 27،بهدف قياس و تحليل آراء عينة الدراسة عن طريق الإجابة على محاور الاستبيان ،للوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعريفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة و هذا للوصول لنتائج ذات مصداقية و موثوقية.

الفرع الثاني:قياس الاستبيان

لقد تم استخدام مقياس ليكرت خماسي المستويات (1-5) لقياس استجابات الأفراد لفقرات الاستمارة باعتباره من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة فهمه،و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(1-3):درجات مقياس ليكرت

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الاستبيان

المطلب الثاني:الأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار صحة الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي (التحليلي)،حيث تم إدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (نسخة 27) ومن ثم تحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية التالية:

1-النسب المئوية،التكرارات،والمتوسط الحسابي النسبي:من أجل معرفة تكرار فئات متغير معين، وإفادة الباحث في وصف عينة الدراسة.

2-اختبار "معامل ألفا كرونباخ":لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

3-معامل ارتباط "بيرسون":يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

5-معامل الانحدار البسيط لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

6-اختبار وان واي انوفا.

المطلب الثالث:صدق وثبات الاستبيان

يقصد بها أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف،بعبارة أخرى يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة،ولقد تم التحقق من ثبات الاستبيان بطريقة Crombach Alphaحيث يوضح الجدول التالي معامل Crombach Alpha للاستبيان ككل.

الجدول رقم(2-3):معامل ثبات الاستبيان

عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
25	0.883

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل آلفا كرونباخ مرتفعة وموجبة وأكبر من 0.60 الذي يعتبر الحد الأدنى المطلوب لمعامل آلفا،حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان 0,883،لذا يمكن القول أنه يتمتع بالثبات الداخلي لعباراته، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الثاني:تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة

سنقوم في هذا المبحث بالتحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وتحليل إجاباتهم على محاور الاستبيان.

المطلب الأول:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

لا شك في أن المتغيرات الديموغرافية لها أثر كبير في فهم المبحوثين لأسئلة الاستبيان والإجابة عنها بموضوعية،وذلك من خلال الجنس،العمر،المستوى التعليمي و الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة و متغيرات أخرى.

وفيما يلي الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وذلك بناء على إجابات القسم الأول من الاستبيان.

الفرع الأول:توزيع أفراد العينة

أولا:توزيع أفراد العينة حسب الجنس

لقد كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال موزعة كما يلي:

الجدول رقم(3-3):توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	71	76,3
ذكر	21	22,6
المجموع	92	100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الشكل رقم(3-1):يبين توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

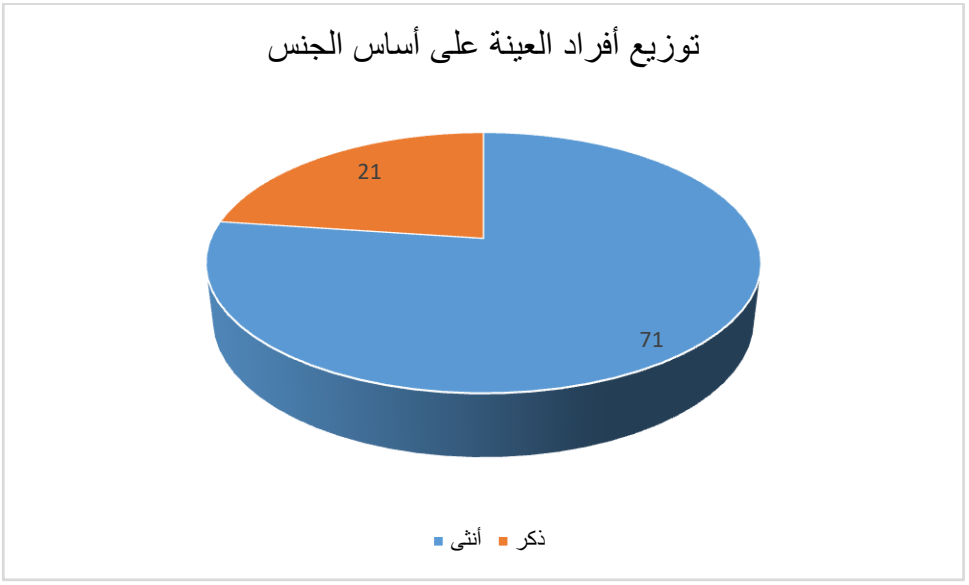

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الجدول أعلاه

يوضح الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الإناث،حيث بلغ عددهن 71 مفردة بنسبة تمثل 76.3% من إجمالي العينة،في حين بلغ عدد الذكور 21 مفردة بنسبة تقدر بـ22.6%.ويلاحظ من هذه المعطيات أن هناك تفوقا عدديا واضحا للعنصر النسوي ضمن العينة محل الدراسة.

هذا التوزيع قد يعزى إلى طبيعة المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة أو إلى مدى انخراط المرأة في المهام ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر داخل المؤسسة.كما يمكن أن يؤثر هذا التباين النسبي في تمثيل الجنسين على بعض النتائج، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير العلاقات والتحقق من الفرضيات لاحقا.

ثانيا:توزيع أفراد العينة حسب السن

لقد كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال موزعة كما يلي:

الجدول رقم(4-3):توزيع عينة الدراسة حسب السن

	التكرار	النسبة المئوية
51 فما فوق	1	1,1
من 20 إلى 30	77	82,8
من 31 إلى 40	9	9,7
من 41 إلى 50	5	5,4
المجموع	92	100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الشكل رقم(2-3):يبين توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب السن

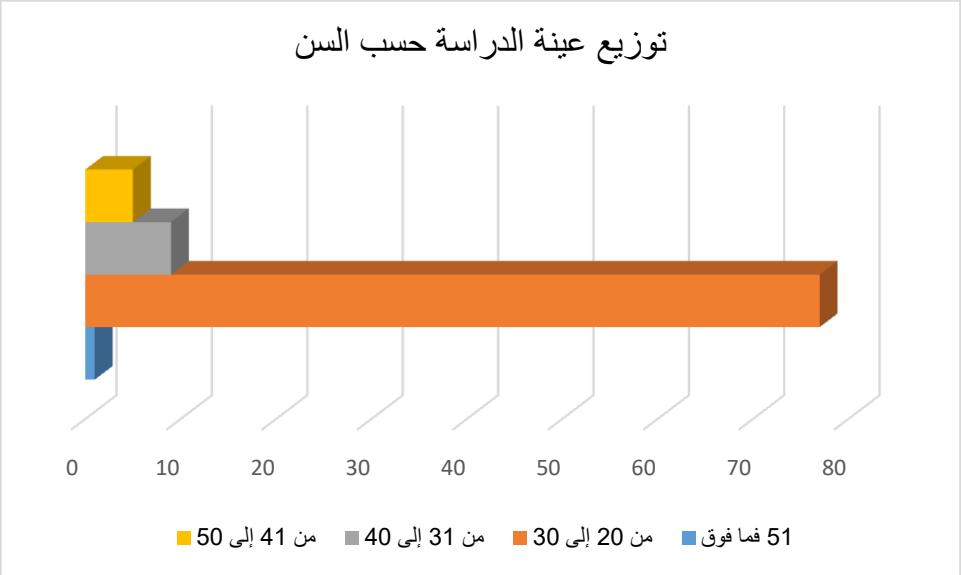

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الجدول أعلاه

يبين الجدول أن الفئة العمرية السائدة ضمن عينة الدراسة هي فئة "من 20 إلى 30 سنة"،حيث بلغ عدد أفرادها 77 مفردة،وهو ما يمثل نسبة 82.8%من إجمالي العينة،ما يعكس هيمنة واضحة للشريحة الشابة.تليها فئة "من 31 إلى 40 سنة "بنسبة 9.7%، ثم فئة "من 41 إلى 50 سنة "بنسبة 5.4%، في حين سجلت فئة 51 فما فوق "بنسبة ضعيفة جدا بلغت 1.1%فقط.تشير هذه النتائج إلى أن العينة يغلب عليها الطابع الشبابي،ما قد يدل على أن المؤسسة الاقتصادية المدروسة تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد البشرية من الفئات العمرية الشابة،خاصة في مجالات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.وهذا قد يكون له أثر مباشر على مستوى التفاعل مع التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة المعاصرة، خصوصا في ما يتعلق بإدارة المخاطر الداخلية.

كما أن قلة تمثيل الفئات العمرية الأكبر قد يحد من التنوع في وجهات النظر المستندة إلى الخبرة الطويلة، مما يستوجب توخي الحذر عند تعميم النتائج،مع التأكيد على أن الطابع الشبابي للعينة قد يعكس خصائص بنيوية للمؤسسة أكثر من كونه انحيازا في التصميم.

ثالثا:توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

لقد كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال موزعة كما يلي:

الجدول رقم(5-3):توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	التكرار	النسبة المئوية
أخرى	10	10,8
دكتوراه	12	12,9
ليسانس	27	29,0
ماستر	43	46,2
المجموع	92	100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الشكل رقم(3-3):يبين توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

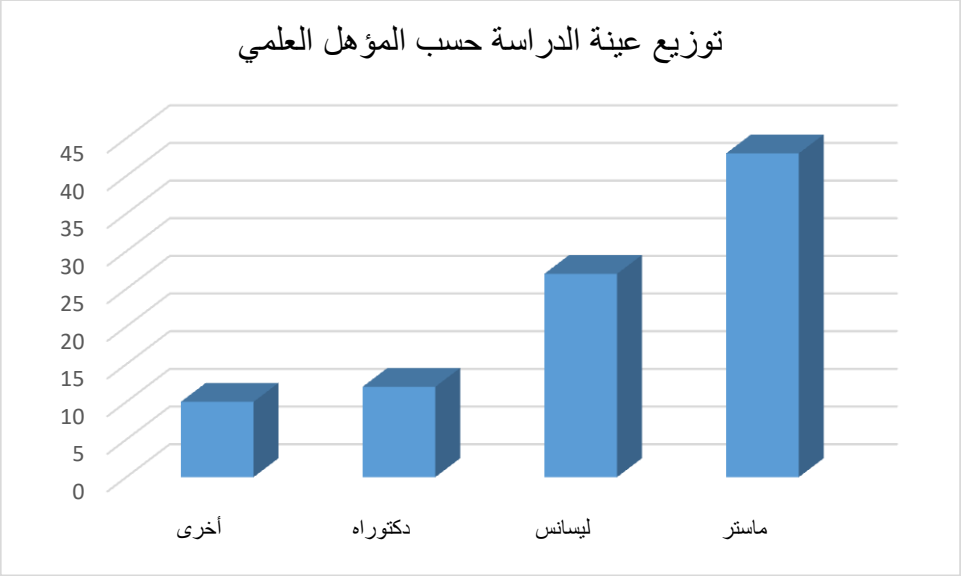

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الجدول أعلاه

يظهر الجدول أن الفئة الغالبة ضمن عينة الدراسة هي من حاملي شهادة الماستر،حيث بلغ عددهم 43 مفردة بنسبة 46.2%من إجمالي العينة،تليها فئة الليسانس بنسبة 29.0%،ثم فئة الدكتوراه بنسبة 12.9%،في حين سجلت فئة "أخرى" نسبة 10.8%،وهي على الأرجح تشير إلى شهادات تقني سامٍ أو شهادات مهنية غير أكاديمية.تعكس هذه النتائج أن العينة تتكون في أغلبها من أفراد ذوي تحصيل علمي عال،ما يعزز مصداقية الإجابات ومدى إدراك المبحوثين لمفاهيم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما أن ارتفاع نسبة حاملي شهادة الماستر و الدكتوراه قد يكون مؤشرا على طبيعة المهام الوظيفية ذات الطابع التحليلي والتخصصي التي تتطلب مستوى أكاديمي متقدم.من جهة أخرى،تمثيل مستويات مختلفة من التعليم داخل العينة يساهم في تنوع وجهات النظر،مما يثري نتائج الدراسة ويجعلها أكثر شمولا.إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن التمثيل المنخفض للفئات ذات التعليم الأدنى قد يقلل من إمكانية تعميم بعض النتائج على جميع مستويات الموظفين داخل المؤسسة.

رابعا:توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

لقد كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال موزعة كما يلي:

الجدول رقم(6-3):توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

	التكرار	النسبة المئوية
أخرى	70	75,3
أستاذ جامعي	11	11,8
مجلس الإدارة	2	2,2
محافظ الحسابات	3	3,2
مدقق داخلي	2	2,2
مساعد مدقق داخلي	4	4,3
المجموع	92	100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الشكل(4-3):يبين توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

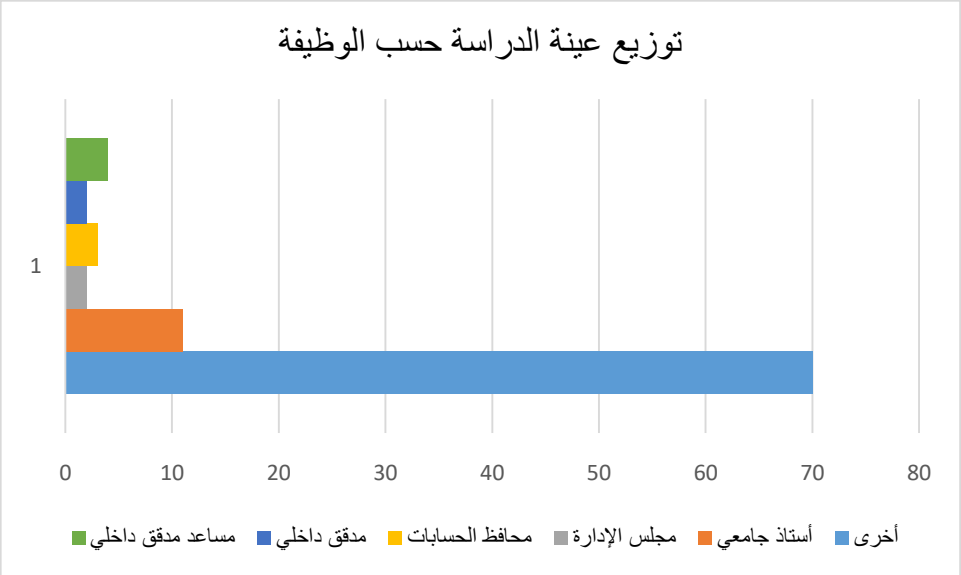

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الجدول أعلاه

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة يصنفون ضمن فئة "أخرى"،حيث بلغ عددهم 70 مفردة بنسبة 75.3%، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى أن أغلب المستجوبين لا ينتمون إلى الفئات الوظيفية التخصصية بشكل مباشر،كالتدقيق الداخلي أو المحاسبة أو إدارة المخاطر. أما بقية العينة فقد توزعت بين الأساتذة الجامعيين بنسبة 11.8%،ومساعدي المدققين الداخليين بنسبة 4.3%، ومحافظي الحسابات بنسبة 3.2%، في حين أن كلا من أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين شكلا نسبة متساوية بلغت 2.2%لكل منهما . يوضح هذا التوزيع أن تمثيل الفئات المعنية مباشرة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يعتبر محدودا نسبيا ضمن العينة،ما قد يؤثر على عمق التخصص في الإجابات المتعلقة بالموضوع المحوري للدراسة. في المقابل،فإن وجود نسبة معتبرة من الأساتذة الجامعيين قد يعزز الجانب التحليلي والنظري في تقييم المفاهيم المدروسة.

خامسا:توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

لقد كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال موزعة كما يلي:

الجدول رقم(7-3):توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

	التكرار	النسبة المئوية
15 سنة فما فوق	6	6,5
أقل من 05 سنوات	63	67,7
من 05 إلى 10 سنوات	13	14,0
من 11 إلى 15 سنة	1	1,1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الشكل رقم(5-3):يبين توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

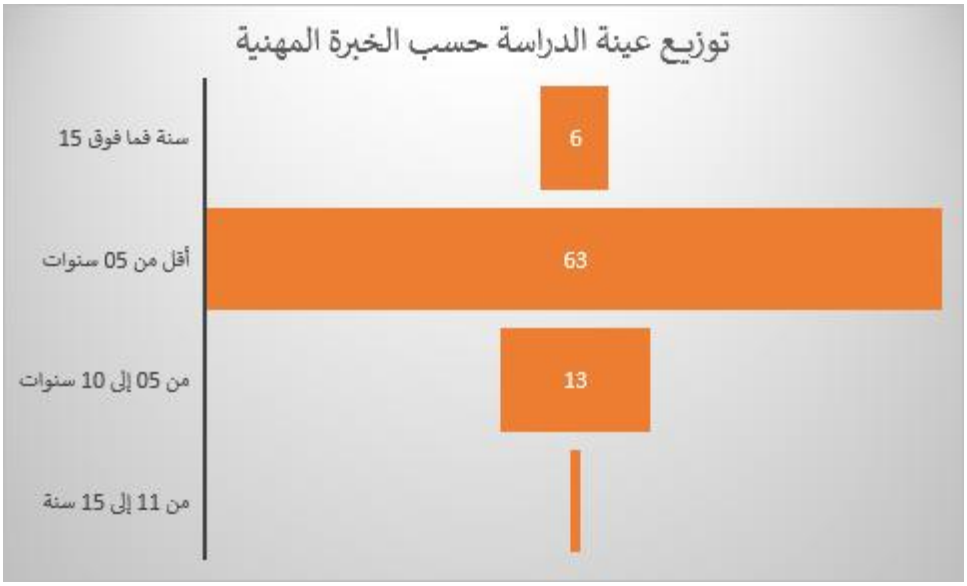

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الجدول أعلاه

تشير بيانات الجدول إلى أن الفئة الغالبة ضمن عينة الدراسة هي فئة "أقل من 5 سنوات خبرة"، حيث بلغ عدد أفرادها 63 مفردة، بنسبة 67.7%من إجمالي العينة. تليها فئة "من 5 إلى 10 سنوات "بنسبة 14.0%، ثم فئة 15"سنة فما فوق "بنسبة 6.5%، وأخيرا فئة "من 11 إلى 15 سنة "بنسبة ضعيفة جدا بلغت 1.1%فقط.

تظهر هذه النتائج أن العينة يغلب عليها الطابع الشاب والمبتدئ من حيث التجربة المهنية،ما قد يعكس حداثة التحاق أفرادها بسوق العمل أو بالمجال التخصصي المتعلق بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. هذا التركيز الكبير للفئة ذات الخبرة الضعيفة يمكن أن يؤثر على عمق الفهم العملي والتطبيقي لبعض المفاهيم،رغم إمكانية تعويض ذلك من خلال الخلفية الأكاديمية التي يتمتع بها جزء من العينة،كما لاحظنا في تحليل المستوى التعليمي . في المقابل،فإن تمثيل الفئات ذات الخبرة المتوسطة والطويلة يبقى محدودا،وهو ما يعتبر نقطة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل نتائج الدراسة،خاصة إذا كانت بعض محاور الاستبيان تتطلب إدراكا نابعا من الخبرة التراكمية داخل المؤسسة.

المطلب الثاني:تحليل إجابات أفراد العينة على المحاور

سنحاول عرض الإجابات على المحاور وتحليلها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية.

يمكن اعتبار أن قاعدة قبول النقطة التي يتمحور حولها السؤال من قبل أفراد العينة هي تجاوز وسط الإجابات لوسط المقياس المستخدم في الدراسة والتي يمكن اعتبارها 3.

وبالتالي يمكن تقسيم قيم المتوسط الحسابي حسب سلم ليكارت إلى عدة مجالات كما يلي:

الجدول رقم(8-3):المتوسط الحسابي حسب سلم ليكارت

المتوسط الحسابي	[1-1.79]	[1.8-2.59]	[2.6-3.39]	[3.4-4.19]	[4.2-5]
مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر:من إعداد الطالبتين

قسم الاستبيان لمحاور وسنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة حسب كل بعد وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة كما يلي:

الفرع الأول:تحليل إجابات أفراد العينة على جودة وظيفة التدقيق الداخلي

الجدول رقم(9-3):المتوسطات الحسابية لجودة وظيفة التدقيق الداخلي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يتولى قسم إدارة المخاطر الإبلاغ عن أي خطر محتمل إلى لجنة التدقيق في الوقت المناسب	2,08	1,040	7	موافق
التدقيق هو عملية فحص دقيق و شامل لبيانات و مستندات و دفاتر المؤسسة	1,75	0,640	2	موافق بشدة
تعتمد عملية التدقيق التي تتم من قبل المدقق الداخلي على معلومات و أدلة إثبات كافية و موثوقة	1,82	0,662	3	موافق
يعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية أساسية لضمان الشفافية و الكفاءة	1,85	0,797	4	موافق
يرتكز قسم التدقيق الداخلي في تحليلاته على الوثائق الرسمية المتاحة	2,05	0,669	6	موافق
تحظى توصيات المدقق الداخلي بالالتزام من قبل جميع الوحدات داخل المؤسسة	2,13	0,880	8	موافق
ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالأمانة و النزاهة و السرية التامة أثناء القيام بعمله	1,54	0,702	1	موافق بشدة
تكون جميع أعمال و مهام التدقيق الداخلي متوافقة مع معايير الأداء المهني	1,90	0,865	5	موافق
يشرف المدقق الرئيسي على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق و التحقق من اتباعهم لخطوات برامج التدقيق المعتمدة	2,16	0,893	9	موافق

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

يعكس هذا المحور تصورات أفراد العينة بشأن مفهوم التدقيق الداخلي ودوره وآليات تنفيذه داخل المؤسسات الاقتصادية، من حيث الالتزام بالمعايير المهنية، وضمان الشفافية،ودقة التنفيذ.

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تراوحت بين 1.54و2.16، مما يدل على وجود مستوى عال من الموافقة لدى أفراد العينة،إذ جاءت أغلب الردود ضمن نطاق "موافق" و"موافق بشدة"،وهو ما يعكس إدراكا إيجابيا وواضحا لأهمية التدقيق الداخلي.

- سجلت العبارة "ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالأمانة والنزاهة والسرية التامة أثناء القيام بعمله "أعلى درجة من الموافقة بمتوسط 1.54وانحراف معياري 0.702، ما يدل على إجماع قوي حول القيم الأخلاقية كركيزة أساسية في عمل المدقق الداخلي.
- تبعتها العبارة" :التدقيق هو عملية فحص دقيق وشامل لبيانات ومستندات ودفاتر المؤسسة "بمتوسط 1.75، مما يبرز وعيا بالطبيعة الإجرائية والمنهجية للتدقيق.
- في المقابل، جاءت أدنى درجة للموافقة في العبارة " :يشرف المدقق الرئيسي على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق "...بمتوسط 2.16، مما قد يعكس وجود بعض التفاوت في الممارسات الإشرافية داخل المؤسسات أو ضعفا في وضوح هذا الدور لدى بعض المجيبين.

كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية بقيت منخفضة نسبيا، مما يشير إلى تجانس الردود وعدم تباينها بدرجة كبيرة بين أفراد العينة.

يتضح من خلال هذا المحور أن أفراد العينة يدركون جيدا الأسس التي يقوم عليها التدقيق الداخلي، سواء من الناحية المهنية أو الأخلاقية أو التنظيمية. هذا الإدراك يعكس وعيا مؤسسيا بأهمية هذا النشاط في تعزيز الشفافية وضبط الأداء داخل المؤسسة.

الفرع الثاني:تحليل إجابات أفراد العينة على إدارة المخاطر في المؤسسة

الجدول رقم(10–3):المتوسطات الحسابية لإدارة المخاطر في المؤسسة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
إدارة المخاطر عبارة عن عملية استراتيجية و منظمة تهدف إلى تحليل و مواجهة المخاطر بأحسن الوسائل الممكنة	1,85	0,662	1	موافق
تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة و دلرجة احتمال حدوثها	1,93	0,723	4	موافق
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر	1,89	0,619	2	موافق
المخاطر التشغيلية تتعلق بالعمليات الداخلية و الإجراءات اليومية للمؤسسة	2,15	0,851	7	موافق
يتم التعامل مع المخاطر المحددة من خلال تطبيق قواعد و ارشادات نظام الرقابة الداخلية	2,04	0,755	5	موافق
قياس المخاطر يساعد على تحديد التكاليف	2,17	0,945	8	موافق
إدارة المخاطر هو عملية منهجية تطبق تحت إشراف مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بهدف تحديد المخاطر المحتملة	2,13	0,892	6	موافق
تعزز إدارة المخاطر من إرساء قواعد حوكمة الشركات	2,13	0,880	6	موافق
يقوم المدقق الداخلي بفحص الإجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات و النظم و القوانين و مدى فعاليتها في تعزيز مبادئ إدارة المخاطر	1,87	0,744	3	موافق

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

يتناول هذا المحور مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم إدارة المخاطر وممارساتها داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال استكشاف آليات التقييم، التتبع، والرقابة المرتبطة بها، بالإضافة إلى دورها في تحسين الحوكمة المؤسسية.

تشير البيانات إلى أن المتوسطات الحسابية للعبارات تتراوح بين 1.85و2.17، ما يدل على مستوى إيجابي من الموافقة على جميع العبارات، حيث كانت الإجابات في مجملها ضمن فئة "موافق"، مع انحرافات معيارية معتدلة تعكس تجانسا نسبيا في الآراء.

- حصلت العبارة" :إدارة المخاطر عبارة عن عملية استراتيجية ومنظمة تهدف إلى تحليل ومواجهة المخاطر بأحسن الوسائل الممكنة "على أعلى متوسط حسابي إيجابي(1.85) ، مما يدل على فهم واضح للدور الجوهري لإدارة المخاطر كعملية منهجية ومخططة داخل المؤسسة.

- تليها عبارة" :يقوم المدقق الداخلي بفحص الإجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات والنظم "...بمتوسط 1.87، مما يعكس تقدير أفراد العينة لدور التدقيق في دعم مبادئ إدارة المخاطر، ويؤكد التكامل بين الوظيفتين.

- في المقابل، سجلت العبارة" :قياس المخاطر يساعد على تحديد التكاليف "أعلى متوسط نسبيا(2.17) ،وهو ما قد يشير إلى تباين في فهم العلاقة بين التقييم المالي وإدارة المخاطر، أو إلى ضعف التطبيق الفعلي لهذا المبدأ في بعض المؤسسات.

كما لاحظنا،فإن الانحرافات المعيارية بقيت بين 0.6190و0.9450،مما يشير إلى درجة مقبولة من التباين في الإجابات، إلا أن غالبية العبارات جاءت بانحراف منخفض،بما يدل على استقرار الرأي العام للمبحوثين حول الموضوع.

يتبين من خلال نتائج هذا المحور أن أفراد العينة يمتلكون رؤية ناضجة تجاه إدارة المخاطر، ويقدرون أهميتها الاستراتيجية في دعم الحوكمة وتحقيق الأهداف المؤسسية. كما يبرز التحليل تكاملا فعالا بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وخاصة من حيث التأكد من الالتزام بالسياسات والقوانين.

الفرع الثالث:تحليل إجابات أفراد العينة على علاقة جودة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

الجدول رقم(11-3):المتوسطات الحسابية لعلاقة جودة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم المدقق الداخلي بفحص الاجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات و النظم و القوانين ومدى فعاليتها في تعزيز مبادئ ادارة المخاطر.	1,97	0,654	1	موافق
تحدد مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر بدقة ووضوح.	2,01	0,777	3	موافق
يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.	1,98	0,695	2	موافق
يحدد المدقق الداخلي وسائل واليات فعالة لإدارة المخاطر وتقليل آثارها.	2,03	0,670	4	موافق
يتم تنسيق جهود المدقق الداخلي مع جميع الاطراف المعنية لضمان فاعلية ادارة المخاطر.	2,34	0,986	6	موافق
يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام ادارة المخاطر بالمؤسسة.	2,34	1,082	6	موافق
يعاني المدقق الداخلي من صعوبات في تحديد المخاطر المحتملة داخل المؤسسة.	1,97	0,654	1	موافق
يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر.	2,30	0,6700	5	موافق
يتولى قسم إدارة المخاطر الإبلاغ عن أي خطر محتمل إلى لجنة التدقيق في الوقت المناسب .	2,35	0,9860	7	موافق

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

يهدف هذا المحور إلى قياس مدى مساهمة جودة التدقيق الداخلي في دعم وتعزيز إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقييم مدى وضوح أدوار المدقق، التنسيق مع الأطراف الأخرى،ومدى فعالية الإجراءات المتبعة.

تظهر نتائج التحليل أن المتوسطات الحسابية للعبارات تتراوح بين 1.97و2.35، مما يعكس اتفاقا عاما إيجابيا من طرف المبحوثين حول الدور الفعال للتدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر، حيث كانت جميع العبارات في نطاق درجة "موافق."

- أقل المتوسطات (أعلى درجات الموافقة) سجلتها العبارات:

- "يقوم المدقق الداخلي بفحص الإجراءات "...و"يعاني المدقق الداخلي من صعوبات في تحديد المخاطر..." وكلاهما بمتوسط 1.97، ما يدل على إدراك عالي للدور الفاحص والرقابي للمدقق الداخلي،وفي نفس الوقت يعكس اعترافا بوجود تحديات في ممارسة دوره الكامل.

- عبارة "يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر "بمتوسط 1.98،تعزز هذه الفكرة وتدل على إيمان قوي بدور التدقيق في تقويم درجة المخاطرة داخل المؤسسة.

- من جهة أخرى، سجلت العبارة " :يتولى قسم إدارة المخاطر الإبلاغ عن أي خطر محتمل إلى لجنة التدقيق في الوقت المناسب "أعلى متوسط نسبيا (2.35)، ما يشير إلى أن هناك درجة أقل من الاتفاق مقارنة بباقي العبارات،وقد يعزى ذلك إلى وجود ضعف نسبي في التنسيق الزمني بين الوحدات،أو إلى تفاوت في سرعة الاستجابة للمخاطر بين المؤسسات المختلفة.

- كذلك،العبارة" :يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر "جاءت بمتوسط 2.34 وانحراف معياري مرتفع (1.082)،ما يظهر تباينا ملحوظا في آراء المبحوثين حول تطبيق هذا الدور،وهو ما قد يعكس تفاوتا بين المؤسسات في مدى دمج إدارة المخاطر كجزء أساسي من مهام التدقيق الداخلي.

من الملاحظ أيضا أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين 0.6540و1.082، ما يعكس تفاوتا بسيطا إلى متوسط في الإجابات،وقد يعزى هذا إلى اختلاف مستويات التطبيق أو الوعي بدور المدقق من مؤسسة لأخرى.

تشير النتائج إلى أن المبحوثين يدركون أهمية وفعالية جودة التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر،ويعترفون بالدور التحليلي والتنسيق الذي يؤديه المدقق الداخلي.ومع ذلك،يلاحظ وجود بعض الثغرات في التنسيق بين الإدارات، وتفاوت في الرؤية حول مدى تطبيق الرقابة المستمرة على إدارة المخاطر.

المبحث الثالث:اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول:عرض الفرضيات

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان يأتي هذا المطلب محاولة لاختبار صحة الفرضيات معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا بمعامل الارتباط بيرسون و كروسكال واليس و الانحدار البسيط حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة ومن ثم مناقشة النتائج المتوصل إليها.

- **الفرضية 1**:

- H_0:لا يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

- H_1:يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

- **الفرضية 2**:

- H_0:لا يؤثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

- H_1:للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني:اختبار الفرضية الأولى

- H_0:لا يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

- H_1:يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم(12-3):معامل الارتباط

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,579[a]	0,336	0,328	305,378

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

الجدول السابق يمثل معامل الارتباط حيث نلاحظ وجود علاقة موجبة متوسطة الشدة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بقيمة مساوية ل 0,579 و معامل تحديد قيمته 0,336 و الذي يبين أن 33,6 بالمئة من التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع إدارة المخاطر يفسرها التدقيق الداخلي،قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0,328 و هي غير بعيدة عن قيمة معامل التحديد ما يدل على قوة النموذج و موثوقيته.

الجدول رقم(13-3): ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	424,178	1	424,178	45,485	0,000[b]

	de Student	839,301	90	9,326		
	Total	1,263,478	91			

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

- اختبار آنوفا يبين قيمة دالة احصائيا 0,000 و هي أصغر بكثير من القيمة المرجعية 0,005 ما يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي و بذلك نثبت الفرضية القائلة: يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.و نثبت بذلك وجود نموذج خطي يثبت هذه العلاقة،و نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أنه: لا يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم(14-3):معامل الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	7,385	1,360		5,430	0.000
	QUAL	0,587	0,087	0,579	6,744	0,000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v 27

من جدول معامل الانحدار نستخرج المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرين حيث:

إدارة المخاطر = 0,578 × التدقيق الداخلي + 7,385

- معامل الانحدار 0,587 يدل على أن كل تحسن بمقدار وحدة واحدة في التدقيق الداخلي يؤدي إلى تحسن في جودة الخدمات الصحية بمقدار 0,587 وحدة،ما يعكس أثرا إيجابيا مباشرا.

- معامل الثبات 7,385،ويعبر عن القيمة المتوقعة لإدارة المخاطر في حال غياب التدقيق الداخلي.

المطلب الثالث:اختبار الفرضية الثانية

- H_0:لا يؤثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

- H_1:للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الثانية تشمل فرضية جزئية صفرية H_0 قائلة:أن التدقيق الداخلي لا يؤثر على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية و فرضية جزئية أخرى تفترض أن للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية،من حيث تقييم المخاطر،التحقق من فعالية الإجراءات،والتنسيق بين الجهات المختلفة.

بالاستناد إلى متوسطات الإجابات حول محور علاقة جودة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر،نجد أن:

- جميع العبارات المرتبطة بهذا المحور حصلت على متوسطات حسابية أقل من 2.35 (درجة موافقة)، ما يعكس اتفاقا عاما إيجابيا على فاعلية التدقيق الداخلي.
- أهم العبارات التي تدعم الفرضية الجزئية الثانية و ترفض الفرضية الصفرية تشمل:
  - "يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم المخاطر "بمتوسط 1.98 (موافق).
  - "يقوم المدقق الداخلي بفحص الإجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات والنظم والقوانين ومدى فعاليتها في تعزيز مبادئ إدارة المخاطر "بمتوسط 1.97 (موافق).
  - "يحدد المدقق الداخلي وسائل وآليات فعالة لإدارة المخاطر وتقليل آثارها "بمتوسط 2.03 (موافق).

هذه النتائج تشير إلى أن أفراد العينة يؤكدون أن للتدقيق الداخلي أثرا جوهريا وفعالا في إدارة المخاطر.

متوسطات درجات الموافقة تقع ضمن النطاق (1.8 –2.59)،وهو دليل على تأييد ملحوظ و الانحرافات المعيارية المقبولة (بين 0.654 و1.08)تدل على اتساق نسبي في آراء المبحوثين رغم وجود بعض التفاوت في مدى الإدراك أو التطبيق العملي.نتيجةً لتحليل متوسطات الإجابات وانحرافاتها،يمكننا قبول الفرضية الثانية H_1 التي تنص على أن للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية،وذلك من خلال الرقابة الدقيقة على الإجراءات والسياسات،والتقييم المستمر للمخاطر،وتحديد الآليات المناسبة للحد من الآثار السلبية للمخاطر.و نرفض الفرضية الصفرية H_0.

الجدول رقم(15–3):جدول معامل الارتباط

Corrélations

		الجودة	المخاطر
الجودة	Corrélation de Pearson	1	,579**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	92	92
المخاطر	Corrélation de Pearson	,579**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	92	92

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

يظهر من خلال جدول نتائج تحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيري الجودة وإدارة المخاطر،حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = 0.579$) أي بنسبة 57,9% عند مستوى دلالة ($p = 0.000$) ،مما يشير إلى وجود ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ($\alpha \leq$

(0.01وتصنف قوة هذا الارتباط حسب مقياس كوهين (1988)على أنها علاقة متوسطة إلى قوية،مما يعني أن ارتفاع مستويات الجودة في المؤسسة يرتبط بتحسن كفاءة إدارة المخاطر، يجب الإشارة إلى أن هذه النتيجة توضح وجود ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بينهما.

خلاصة الفصل:

ركزت الدراسة الميدانية بشكل رئيسي على تحليل مساهمة و تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،و لتحقيق ذلك،قمنا بتصميم استبيان يتضمن ثلاث محاور لغرض اختبار الفرضيات،و التي تم من خلالها تفسير نتائج الدراسة باستخدام برنامج **spss** و ذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية و الاستدلالية.

و بالتالي،من خلال تحليل العلاقة و الأثر بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر تم التوصل إلى أنه يوجد علاقة وطيدة بينهما،كما أوضحت الدراسة أن التدقيق الداخلي يؤثر بشكل كبير على إدارة المخاطر من خلال تحديد و تقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف،و بناءا على ذلك فإن التدقيق الداخلي يلعب دورا حاسما في تقييم فعالية الضوابط.

و أخيرا،نستخلص أن التدقيق الداخلي اليوم يعد أداة و آلية رئيسية تعتمد عليها المؤسسة في تفعيل و تقييم إدارة المخاطر فيها،كما يعمل التنسيق بين وظيفتي التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على تحسين أداءها،حيث تسعى جاهدة إلى ضمان كفاءة و فعالية العمليات لتحقيق الأهداف المرجوة،مع اقتراح تحسينات تساهم في خلق قيمة.

الخاتمة العامة

يولى التدقيق الداخلي اهتماما بالغا في المؤسسات الاقتصادية،نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تعزيز العمليات و تحسين قرارات الإدارة،و من خلال دراستنا و على ضوء ما تم تناوله في الفصول الثلاثة من دراسة نظرية و دراسات سابقة و دراسة ميدانية تبين لنا مدى الترابط القوي بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،بحيث أصبح التدقيق الداخلي أداة أساسية و مهمة في الإدارة الحديثة الذي يسعى إلى تحسين فعالية و كفاءة إدارة المخاطر،لا سيما بعد الأزمات المالية المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الوطني جراء سوء التسيير و كثرة الاختلاسات و الأخطاء مما يسبب الضعف،كل هذه الأسباب دفعت إلى ضرورة وجود أداة تضبط التسيير و تنظم حسن سير العمليات و دقتها و الاستخدام الأمثل للموارد و لهذا يجب من الضروري معرفة نقاط القوة و الضعف في المؤسسة لضمان تحقيق الربحية،و هذا لا يكون إلا بوجود تدقيق داخلي يساهم في تحقيق الغايات المرجوة.

و أخيرا سلطنا الضوء على الأهمية البالغة للتدقيق الداخلي كونه وظيفة رئيسية تهدف إلى مساعدة الإدارة في أداء وظائفها على أكمل وجه،هنا يتضح دور التدقيق الداخلي كإجراء منظم لجمع الأدلة و القرائن المتعلقة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية،ثم قياسها من أجل التحقق من أن العمليات تتوافق مع المعايير و اللوائح المحددة بغية اكتشاف أية انحرافات مبكرا و تقليل المخاطر التي تهدد المؤسسة،بحيث تعتبر معرفة المخاطر و إدارتها عاملين أساسيين لنجاح و ازدهار المؤسسة الاقتصادية.

و بناء عليه،تهدف دراستنا للإجابة على إشكالية الدراسة التالية:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟

و ذلك من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة و استخلاص نتائج عن عملية التدقيق الداخلي و عملية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مع تقديم التوصيات على الشكل التالي:

أولا:نتائج اختبار الفرضيات

أ-الفرضية الأولى :"يوجد علاقة طردية و تكاملية بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية".

من خلال دراستنا تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر مرتبطان ارتباطا وثيقا حيث يلعب التدقيق الداخلي دورا فعالا و حيويا في تقييم المخاطر و الحد منها،و منه فعلا يوجد علاقة طردية و قوية بينهما و بالتالي إثبات الفرضية.

ب-الفرضية الثانية:"للتدقيق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية".

بناء على دراستنا اتضح أن التدقيق الداخلي يقوم بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر و الحد من الأخطار و تقديم توصيات لتحسينها،و منه نثبت صحة الفرضية الثانية أنه فعلا يوجد للتدقيق الداخلي أثر كبير على إدارة المخاطر.

ثانيا:نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع و الدراسة الميدانية التي أجريت على مؤسسة النفطال تم التوصل إلى مايلي:

-تطور دور التدقيق الداخلي من التركيز على القوائم المالية فقط إلى فحص شامل للعمليات و الإجراءات الرقابية و التشغيلية داخل المؤسسة.

-يساعد التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر في زيادة فعالية العملية عن طريق تقاريره الاستشارية.

-يوفر التدقيق الداخلي دعما جوهريا لنظام الرقابة الداخلية من حيث الكفاءة و الفعالية من خلال تقييمه لأنشطة و العمليات واقتراح التحسينات المناسبة.

-تعد العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر علاقة تشاركية،حيث يضمن تحقيق أهداف المنشأة بكفاءة و اتخاذ قرارات مناسبة.

-يجب على المدققين الداخليين الالتزام بالمعايير الأخلاقية و المهنية،لأنها أساس الثقة في عمله.

-تتجلى القيمة المضافة للمدقق الداخلي في قدرته على تشخيص الحالات وتوقعه للمخاطر قبل حدوثها مع تقديم اقتراحات في تقريره تساهم في الوقاية منها.

-أهمية الاتصال بين أقسام المؤسسة مما يوفر المعلومات اللازمة التي تفيد المدقق الداخلي في أداء عمله.

-انعدام استقلالية المدقق الداخلي عن مجلس الإدارة ينتج عنها تأثير سلبي على جودة التزامه بالمعايير المهنية.

ثالثا:التوصيات

- المدقق الداخلي بحاجة دائمة لمواكبة المعايير الجديدة لفهم علاقتها بإدارة المخاطر وكيفية تطبيقها عمليا.
- ضرورة استحداث قسم جديد يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر بصفة فعالة وأكثر مرونة.
- ضرورة تقديم الدعم الكافي للمدققين الداخلين وذلك من خلال توفير المعلومات التي يحتاجها للتصدي للعراقيل التي تواجهه.
- من المهم أن يتم تخصيص ميزانية مناسبة و إطارات مؤهلة لدعم نشاط التدقيق الداخلي.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1-الخطيب خالد راغب،مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص،مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2010.

2-الشيشي حاتم محمد،أساسيات المراجعة:مدخل معاصر،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،مصر،2007.

3-أمين السيد أحمد لطفي،التطورات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية الإبراهيمية،2003.

4-حامد نور الدين و عمارة مريم،التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2016.

5-خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات،الناحية العلمية و النظرية،دار وائل للطباعة و النشر،الإسكندرية،مصر،2000.

6-داوود يوسف الصبح،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،اتحاد المصارف الدولية،بيروت لبنان،الطبعة الثانية،2010.

7-عبد الفتاح محمد الصحن و فتحي رزقي السوافيري،الرقابة و المراجعة الداخلية،الدار الجامعية الاسكندرية،2004.

8-عبد الله خالد أمين،التدقيق و الرقابة في البنوك،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،سنة 2012.

9-علي عصام الياور،الرقابة و التدقيق في المنظمات غير الحكومية،دار الأيام للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى،2020.

10-محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2007.

11-محمد بوتين،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.

12-محمد عبد الرؤوف سليمان و ابراهيم جابر السيد أحمد،الرقابة الداخلية على العمليات النقدية،دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،الجزائر،2019.

13-ويليام توماس و أمرسون هنكي،تعريب و مراجعة أحمد حجاج،كمال الدين سعيد،المراجعة بين النظرية و التطبيق،الكتاب الأول،دار المريخ للنشر،السعودية،1997.

ب-المذكرات،الرسائل و الأطروحات:

1-إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة،2011.

2-أحمد محمد مخلوف،المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،مذكرة ماجستير نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.

3-اسماعيل بوزغاي،دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،مذكرة ماجيست ر،المدرسة العليا للتجارة،جامعة الجزائر،2013.

4-سايح نوال،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر،دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات،أطروحة دكتوراه،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة فرحات عباس سطيف،2016.

5-شعباني لطفي،المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسة،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،إدارة الأعمال،جامعة الجزائر،2003-2004.

6-عامر عائشة،قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA،دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أدرار،الجزائر،2018.

7-عبد النور كتمي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة)،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2018.

8-عزوز ميلود،دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر،2007.

9-فتحي بوزيان،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،مذكرة ماستر،تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.

10-فريدة أمزال،التدقيق الداخلي كأداة لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه،الطور الثالث في العلوم المالية و المحاسبة،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر،2023.

11-قرميط زايد و جريفيلي عبد الغني،التدقيق الداخلي و دوره في اتخاذ القرار الإداري،مذكرة ماستر في علوم التسيير،تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة أحمد دراية،أدرار الجزائر،2017-2018.

12-كمال محمد سعيد كامل النونو،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،2009.

13-لطيفة عبدلي،دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسة الاسمنت سعيدة)،مذكرة ماجستير،تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2012.

14-محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق في تحسين نظام الرقابة،مذكرة ماجستير(غير منشورة)،الجامعة العربية صنعاء،كلية العلوم المالية و المصرفية،2014.

15-هيا مروان،ابراهيم لظن،مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية بغزة)،قسم محاسبة و تمويل،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2016.

16-وليد علي بوخمادة،المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة،ألمانيا،الجامعة العربية الألمانية للعلوم و التكنولوجيا،2013.

ج-الملتقيات و المجلات:

1-أحمد محمد العمري و فضل عبد الفتاح عبد المغني،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد رقم02،العدد3،2006.

2-بلال شيخي،لعبيدي مهاوات،سامية فقي ر،أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،مجلة الدولية لـلأداء الاقتصادي،مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل المركبة الاقتصادية الدولية العدد01،المجلد 04،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2021.

3-حاج قويدر قورين،أبو بكر الصديق قيروان،عمر عبو،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني،دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية ،مجلة الباحث 3613،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2019.

4-حولي محمد،مسعود طحطوح،مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERN،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد 06،العدد 01،جامعة حمه لخضر الوادي،الجزائر،جوان2021.

5-عباس زهرة و عويدة نجوى،التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات،مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد و استراتيجيات الأعمال،العدد05،1-36،2022.

6-عايدة ثوبي وابتسام غجاتي،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر،مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية،المجلد 5،العدد1،جامعة باجي مختار،عنابة،2022.

7-فريدة أمزال و عبد الكريم شناي،التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،مجلة الاقتصاد الصناعي،جامعة محمد خيضر-بسكرة(الجزائر)،المجلد12،العدد01،2022.

8-قواسمية هبة،دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية،دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة،مجلة الباحث الاقتصادي،العدد7،2017.

9-محمد فلاق،التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية،الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر،11-12 أكتوبر 2010.

10-مايو عبد الله،بوقفة عبد الحق،أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،مجلة AL-RIYADA for business economics(ISSN2437-0916)، 2017.

11-يحيى عبد اللاوي،محمد الهادي ضيف الله،فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار coso في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين و الداخليين،مجلة رؤى اقتصادية issn2253-0088 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر،2019.

12-يوسف محمد حسين قواقزة،أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاط ر،المجلة العربية للنشر العلمي،الإصدار50، العدد5، 2022.

13-يونس عليان الشوبكي،أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد الأول،2014.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

أ-المقالات:

1-Jean-charlesBécour ,Audit Opérationnel, Article 04,Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion Et Audit Sous la Direction de Bernard Colasse,Economica,paris,janvier,2000.

ب-المواقع الإلكترونية:

1-The institute of internal auditors,risk based internal auditing,october2014,p1,disponible sur le site:**https://global,theiia,org/standards.guidance/topics/documents/2015GuidetoRBIA.pdf**,le 09/04/2014

الملاحق

الملحق رقم (01): الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص:محاسبة و تدقيق

استبيان في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر

عنوان المذكرة:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

-سباحي وسيلة

-رمضان مامشة أسماء

تحت إشراف الأستاذ:

-حابي عبد اللطيف

سيدي الكريم/سيدتي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

نضع بين أيدي حضرتكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى التعرف على" **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**"

ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة وتقديرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال، نرجوا منكم قراءة العبارات بدقة والإجابة عن الأسئلة الواردة فيه بموضوعية، لما لها من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وبغية اعتمادها كمصدر للبيانات لإعداد بحث علمي كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، ونحيطكم علما بأن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

القسم الأول:المعلومات الشخصية للعينة

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض المعلومات الشخصية للموظفين،وذلك من أجل تحليل البيانات التي ستحصل عليها من خلال هذا الاستبيان،لذا يرجى من حضرتكم اختيار الإجابة المناسبة لكم وذلك بوضع إشارة(×)في الخانة المناسبة.

1.الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2.السن:

30-20 ☐ 40-31 ☐ 50-41 ☐ 51 فما فوق ☐

3.المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

4.الوظيفة:

مساعد مدقق داخلي ☐ مدقق داخلي ☐ مجلس الإدارة ☐ محافظ حسابات ☐

أستاذ جامعي ☐

5.الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ من11 إلى 15 سنة ☐

15 سنة فما فوق فما فوق ☐

القسم الثاني:محاور الاستبيان

في هذا القسم تجدون مجموعة من الفقرات التي تقيس علاقة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية و منه نطلب منكم تحديد درجة الموافقة لكل من الخيارات التالية بوضع علامة (×)في الخانة المناسبة.

المحور الأول:جودة وظيفة التدقيق الداخلي

	الفقرات / الرقم	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التدقيق هو عملية فحص دقيق وشامل لبيانات ومستندات ودفاتر المؤسسة.					
2	تعتمد عملية التدقيق التي تتم من قبل المدقق الداخلي على معلومات وأدلة إثبات كافية و موثوقة.					
3	يعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية أساسية لضمان الشفافية و الكفاءة.					
4	يرتكز قسم التدقيق الداخلي في تحليلاته على الوثائق الرسمية المتاحة.					
5	تحظى توصيات المدقق الداخلي بالالتزام من قبل جميع الوحدات داخل المؤسسة.					
6	ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالأمانة و النزاهة والسرية التامة أثناء القيام بعمله.					
8	تكون جميع اعمال ومهام التدقيق الداخلي متوافقة مع معايير الأداء المهني.					
9	يشرف المدقق الرئيسي على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق و التحقق من اتباعهم لخطوات برامج التدقيق المعتمدة.					

المحور الثاني:إدارة المخاطر في المؤسسة

الفقرات	الرقم	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إدارة المخاطر عبارة عن عملية استراتيجية ومنظمة تهدف إلى تحليل ومواجهة المخاطر بأحسن الوسائل الممكنة وبأقل التكاليف.					
2	تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة ودرجة احتمال حدوثها.					
3	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر.					
4	المخاطر التشغيلية تتعلق بالعمليات الداخلية و الإجراءات اليومية للمؤسسة.					
6	يتم التعامل مع المخاطر المحددة من خلال تطبيق قواعد و ارشادات نظام الرقابة الداخلية.					
7	قياس المخاطر يساعد على تحديد التكاليف.					
8	إدارة المخاطر عملية منهجية تطبق تحت إشراف مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بهدف تحديد المخاطر المحتملة.					
9	تعزز إدارة المخاطر من إرساء قواعد حوكمة الشركات.					

المحور الثالث:علاقة جودة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

الفقرات	الرقم	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم المدقق الداخلي بفحص الاجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات و النظم و القوانين ومدى فعاليتها في تعزيز مبادئ ادارة المخاطر.					
2	تحدد مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر بدقة ووضوح.					
3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.					
4	يحدد المدقق الداخلي وسائل وآليات فعالة لإدارة المخاطر وتقليل آثارها.					
5	يتم تنسيق جهود المدقق الداخلي مع جميع الأطراف المعنية لضمان فاعلية إدارة المخاطر.					
6	يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة.					
7	يعاني المدقق الداخلي من صعوبات في تحديد المخاطر المحتملة داخل المؤسسة.					
8	يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر.					
9	يتولى قسم إدارة المخاطر الابلاغ عن أي خطر محتمل إلى لجنة التدقيق في الوقت المناسب.					

الملحق 2:النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة حول الاستبيان

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماستر	ماستر	ماستر	ماستر	ماستر	ماستر
الوظيفة	أستاذ جامعي	أخرى	أخرى	أخرى	أخرى	أخرى	أخرى
الخبرة المهنية	من 05 إلى 10 سنوات	أقل من 05 سنوات		أقل من 05 سنوات	أقل من 05 سنوات	أقل من 05 سنوات	أقل من 05 سنوات
التدقيق هو عملية فحص دقيق و شامل لبيانات و مستندات و دفاتر المؤسسة	2	2	2	2	2	2	1
تعتمد عملية التدقيق التي تتم من قبل المدقق الداخلي على معلومات و أدلة إثبات كافية و موثوقة	2	1	3	2	2	1	1
يعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية أساسية لضمان الشفافية و الكفاءة	2	2	3	2	2	1	1
يرتكز قسم التدقيق الداخلي في تحليلاته على الوثائق الرسمية المتاحة	2	2	2	2	2	2	2
تحظى توصيات المدقق الداخلي بالالتزام من قبل جميع الوحدات داخل المؤسسة	3	4	3	2	2	3	1
ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالأمانة و النزاهة و السرية التامة أثناء القيام بعمله	1	2	1	2	2	1	1
تكون جميع أعمال و مهام التدقيق الداخلي متوافقة مع معايير الأداء المهني	2	2	2	2	1	1	2
يشرف المدقق الرئيسي على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق و التحقق من اتباعهم لخطوات برامج التدقيق المعتمدة	3	2	3	2	2	2	2
إدارة المخاطر عبارة عن عملية استراتيجية و منظمة تهدف إلى تحليل و مواجهة المخاطر بأحسن الوسائل الممكنة	2	2	2	2	2	2	1
تقلص المخاطر من خلال درجة تأثيرها على اهداف المؤسسة و درجة احتمال حدوثها	2	2	3	2	2	1	1
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر	2	2	1	2	2	2	2
المخاطر التشغيلية تتعلق بالعمليات الداخلية و الإجراءات اليومية للمؤسسة	2	2	2	2	3	1	2
يتم التعامل مع المخاطر المحددة من خلال تطبيق قواعد و ارشادات نظام الرقابة الداخلية	2	2	3	2	2	2	2
قياس المخاطر يساعد على تحديد التكاليف	2	1	4	2	4	2	1
إدارة المخاطر هي عملية منهجية تطبق تحت إشراف مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية بهدف تحديد المخاطر المحتملة	2	2	3	2	2	1	1
تعزز إدارة المخاطر من إرساء قواعد حوكمة الشركات	2	1	2	2	2	2	2
يقوم المدقق الداخلي بفحص الإجراءات للتحقق من مطابقتها للسياسات و النظم و القوانين و مدى فعاليتها في تعزيز مبادئ إدارة المخاطر	2	2	2	2	2	1	2
تحدد مسؤوليات و واجبات المدقق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر بدقة ووضوح	3	1	2	2	4	1	3
يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية	2	1	1	2	1	2	1
يحدد المدقق الداخلي وسائل و آليات فعالة لإدارة المخاطر و تقليل آثارها	2	2	1	2	1	1	1
يتم تنسيق جهود المدقق الداخلي مع جميع الأطراف المعنية لضمان فاعلية إدارة المخاطر	3	2	2	2	1	1	2
يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة و تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة	2	2	3	2	3	2	1
يعاني المدقق الداخلي من صعوبات في تحديد المخاطر المحتملة داخل المؤسسة	1	2	4	2	4	2	4
يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر	2	2	2	2	2	1	2
يتولى قسم إدارة المخاطر الإبلاغ عن اي خطر محتمل إلى لجنة التدقيق في الوقت المناسب	3	1	1	2	4	1	1

ماستر	محافظ الحسابات	15 سنة فما فوق	1	3	1	1	2	1	4	3	2	2	2	3	1	1	1	2	1	2	2	3	1	1	1	1	1
ماستر	أخرى		1	2	2	2	3	1	1	2	2	3	3	1	2	3	2	2	1	2	1	1	3	2	4	3	1
ماستر	أخرى		1	1	1	2	1	1	1	1	2	1	2	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	2	2	2	1	2	1	1	1	2	1	2	1	2	1	1	2	2	1	2	2	2	2	2	2
ماستر	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	2	2	1	2	2	1	1	1	1	2	2	1	2	3	2	2	1	2	2	2	1	1	3	1	1
ليسانس	أخرى	من 11 إلى 15 سنة	1	1	2	2	3	1	2	1	2	2	2	4	2	2	2	3	3	4	2	2	2	3	2	1	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	2	1	2	1	1	1	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	1	1	2	2	2	2	1	2	2	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	1	1	2	2	1	1	2	2	2	3	2	1	2	2	2	1	1	2	2	2	2	4	3	2
دكتوراه	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	3	1	1
دكتوراه	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	2	1	2	3	1	1	1	3	2	2	2	2	3	5	2	3	2	1	2	2	2	2	4	2	1

أخرى	أخرى		2	2	3	2	2	1	2	1	2	4	2	2	3	5	3	2	1	2	2	1	2	2	3	2	2
ماستر	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	3	2	3	2	2	1	2	3	2	4	2	2	3	3	2	3	3	2	2	1	1	2	4	2	1
ماستر	مساعد مدقق داخلي	من 05 إلى 10 سنوات	1	2	1	2	1	1	1	2	2	1	2	2	2	3	2	1	1	1	2	2	3	2	2	1	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	2	4	4
ماستر	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	1	2	2	2	1	1	2	2	2	2	2	2	2	3	3	4	2	2	2	2	3	2	4	4	1
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	2	2	2	2	2	2	1	1	2	4	2	2	2	1	2	2	2	1	2	4	5	3	2
دكتوراه	أستاذ جامعي	من 05 إلى 10 سنوات	2	2	1	2	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	1	1	2	2	2	2	2	2	4	2	2
دكتوراه	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ماستر	مساعد مدقق داخلي	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	1	1	2	1	1	2	3	3	3	2	3	2	3	3	3	3	3	2	3	4	3
دكتوراه	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	1	2	2	2	2	2	2	1	1	4	1	1	2	2	3	2	1	1	2	2	2	2	1	1	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	1	3	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	2	2	2	2	3	2	2	2	3

ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	1	2	2	2	2	2	1	1	3	2	4	3	3	2	2	2	2	2	2	2	3	1	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	3	1	1	1	1	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	3	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	1	2	2	2	2	1	2	2	2	2	3	2	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	3	3	2	2	3	2	2	1	2	3
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	3	2	2	4	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
أخرى	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	1	1	2	2	2	4	4	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	4	2	3	2	4	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	4	2	3	3	2	2	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	3	2	1	2	3	2	2	2	3	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	15 سنة فما فوق	5	4	4	3	4	5	1	3	2	1	1	4	3	5	5	1	5	5	4	1	4	3	2	5	5
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	2	3	2	4	2	2	3	1	2	2	3	3	2	1	2	1	2	2	1	1	2	2	2	3

أخرى	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	1	2	1	1	2	1	2	2	3	1	2	4	2	1	2	2	2	2	2	1	2	2
ماستر	مدقق داخلي	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	4
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	4	4
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	2	1	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	1	2	2	2	1	1	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	1	2	3	1	2	3	4	3	1	2	2	4	4	2	2	3	1	2	3	2	2	4	2
ليسانس	أخرى		2	2	3	3	2	1	2	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	3	2	1	2	4	1	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	2	1	2	2	1	2	2	2	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	1	2	4	2	4	1	2	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
أخرى	أخرى	15 سنة فما فوق	2	2	3	2	3	1	2	2	3	2	3	3	2	2	3	3	2	2	3	2	3	2	3	2	3

ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	4	1	2	2	2	2	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	2
أخرى	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	مساعد مدقق داخلي	أقل من 05 سنوات	1	1	2	2	3	4	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	مدقق داخلي	أقل من 05 سنوات	1	1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
أخرى	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	1	2	1	1	2	3	2	4	4	2	1	4	1	2	4	1	1	2	4	1	2	2	1
ليسانس	مجلس الإدارة	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	1	1	1	1	3	1	3	2	2	3	4	2	2	3	4	3	3	4	4
أخرى	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	1	1	1	1	2	1	2	2	1	2	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	4	2	3	5	2	4	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	3	4	5	4	2	2

أخرى	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	1	1	1	4	4	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	2	1
ليسانس	أخرى		2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	4
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	1	1	2	1	2	2	5	2	4	3	1	3	4	5	1
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	4
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ماستر	محافظ الحسابات	من 05 إلى 10 سنوات	1	2	2	2	2	1	2	4	2	4	1	1	2	3	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	1
ماستر	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
ليسانس	مساعد مدقق داخلي	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	4	4	4
دكتوراه	مجلس الإدارة	من 05 إلى 10 سنوات	2	2	1	2	2	1	2	3	2	1	2	3	2	1	2	2	2	2	2	2	2	3	1	2	2

دكتوراه	أخرى	15 سنة فما فوق	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	4
دكتوراه	أستاذ جامعي	من 05 إلى 10 سنوات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	4	4	2	2	2	2	2	2	2	2	4	4
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	1	2	1	1	3	1	1	2	1	1	1	2	2	1	2	1	1	1	2	2	1	1	1
دكتوراه	أستاذ جامعي	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	1	2	2	2	2	2	1	3	1	2	1	1	2	2	3	2	1	3	2	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	1	2	5	2	2	1	1	1	1	1	2	4	1	2	1	1	1	2	1	1	1	1	4	2	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4	2	2	2	4	2	2	2	2	2	2	4	2	2
أخرى	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	1	2	3	4	2	1	1	2	2	4	2	3	3	2	3	1	1	2	1	3	2	4	3	5	1
ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	1	1	1	2	2	2	3	1	1	1	2	2	1	2	3	3	2	2	1	3	1	1	2	2
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	3	2	2	2	2	1	1	2	2	2	2	3	2	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
دكتوراه	أستاذ جامعي	15 سنة فما فوق	2	2	1	2	3	2	2	2	1	1	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1	1	1

ماستر	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	1	1	2	1	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	2	2	2	3
ماستر	أخرى		2	2	2	2	2	2	2	2	2	1	1	1	2	2	1	2	2	2	1	2	1	1	4	1
ليسانس	أخرى	أقل من 05 سنوات	2	2	1	3	3	1	2	2	4	2	3	2	1	4	2	3	1	2	2	3	1	2	4	2
ماستر	أخرى		2	1	4	4	4	1	2	3	1	3	2	4	1	4	3	1	1	2	4	3	2	2	3	3
أخرى	أخرى	من 05 إلى 10 سنوات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	4
ماستر	أخرى		2	1	4	2	2	1	2	2	2	2	4	2	2	3	2	2	1	2	4	2	3	3	2	2
ماستر	محافظ الحسابات	من 05 إلى 10 سنوات	2	1	2	2	2	1	1	1	1	2	1	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
دكتوراه	أستاذ جامعي	15 سنة فما فوق	2	1	1	1	2	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	4	2	3	3	4	4

الملحق 3:نتائج مخرجاتspss

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16
س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:27:08
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
س1	92	1,00	5,00	1,7500	,63980
س2	92	1,00	4,00	1,8152	,66182
س3	92	1,00	5,00	1,8478	,79745
س4	92	1,00	4,00	2,0543	,66900
س5	92	1,00	5,00	2,1304	,87978
س6	92	1,00	5,00	1,5435	,70185
س7	92	1,00	4,00	1,9022	,86520
س8	92	1,00	4,00	2,1630	,89292
س9	92	1,00	4,00	1,8478	,66191
س10	92	1,00	4,00	1,9348	,72331
س11	92	1,00	4,00	1,8913	,61940
س12	92	1,00	4,00	2,1522	,85079
س13	92	1,00	4,00	2,0435	,75466
س14	92	1,00	5,00	2,1739	,94472
س15	92	1,00	5,00	2,1304	,89218
س16	92	1,00	4,00	2,1304	,87978
س17	92	1,00	5,00	1,8696	,74447
س18	92	1,00	5,00	1,9348	,69225
س19	92	1,00	4,00	1,9674	,65383
س20	92	1,00	4,00	2,0109	,77735
س21	92	1,00	5,00	1,9783	,69501
س22	92	1,00	4,00	2,0326	,67043
س23	92	1,00	5,00	2,3370	,98647
س24	92	1,00	5,00	2,3370	1,08209
س25	92	1,00	5,00	2,0761	1,04022
N valide (liste)	92				

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21
س22 س23 س24 س25
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:27:23
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	92	98,9
	Exclue[a]	1	1,1
	Total	93	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,883	25

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:27:44
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	92	98,9
	Exclue[a]	1	1,1
	Total	93	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,743	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:28:46
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	92	98,9
	Exclue[a]	1	1,1
	Total	93	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,723	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:29:01
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	92	98,9
	Exclue[a]	1	1,1
	Total	93	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,777	9

```
COMPUTE الجودة=س1 + س2 + س3 + س4 + س5 + س6 + س7 + س8.
EXECUTE.
COMPUTE المخاطر=س9 + س10 + س11 + س12 + س13 + س14 + س15 + س16.
EXECUTE.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=المخاطر الجودة
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:30:24
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=المخاطر الجودة /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Corrélations

		الجودة	المخاطر
الجودة	Corrélation de Pearson	1	,579**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	92	92
المخاطر	Corrélation de Pearson	,579**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	92	92

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
NONPAR CORR
  /VARIABLES=المخاطر الجودة
  /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations non paramétriques

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:30:24
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		NONPAR CORR /VARIABLES=المخاطر الجودة /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00
	Nombre d'observations autorisées	174 762 observations[a]

a. Basée sur la disponibilité de la mémoire de l'espace de travail

Corrélations

			الجودة	المخاطر
Rho de Spearman	الجودة	Coefficient de corrélation	1,000	,523**
		Sig. (bilatéral)	.	,000
		N	92	92
	المخاطر	Coefficient de corrélation	,523**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	92	92

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT المخاطر
  /METHOD=ENTER الجودة.
```

Régression

Remarques

Sortie obtenue		25-MAY-2025 15:30:47
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données3
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	93
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المخاطر /METHOD=ENTER الجودة.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,09
	Mémoire requise	1 860 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الجودة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,579[a]	,336	,328	3,05378

a. Prédicteurs : (Constante), الجودة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	424,178	1	424,178	45,485	,000[b]
	Résidus	839,301	90	9,326		
	Total	1 263,478	91			

a. Variable dépendante : المخاطر

b. Prédicteurs : (Constante), الجودة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	7,385	1,360		5,430	,000
	الجودة	,587	,087	,579	6,744	,000

a. Variable dépendante : المخاطر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل الدور الاستراتيجي للتدقيق الداخلي في تقليص المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية، انطلاقًا من كون إدارة المخاطر عاملًا حاسمًا في ضمان استمرارية ونجاح أي منشأة. ومع التطور المستمر في المعايير الدولية، أصبح التدقيق الداخلي يشكّل دعامة رئيسية في جميع مراحل إدارة المخاطر، بدءًا من التقييم وصولًا إلى الاستجابة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيانات على مجموعة من المؤسسات، إلى جانب استطلاع آراء عدد من المدققين و محافظي الحسابات.

أظهرت نتائج الدراسة أهمية إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر تعمل بشكل منسق مع جهاز التدقيق الداخلي لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية. كما أكدت أن التدقيق الداخلي يساهم بفعالية في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، حماية أصول المؤسسة، وضمان الالتزام بالضوابط القانونية والتنظيمية. وشددت الدراسة على ضرورة الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي ونزاهته لضمان موضوعية وفعالية مهامه في إطار الحوكمة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، المدقق الداخلي، إدارة المخاطر، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight and analyze the strategic role of internal auditing in mitigating risks within economic institutions, based on the premise that risk management is a critical factor in ensuring the continuity and success of any organization. With the ongoing development of international standards, internal auditing has come to constitute a fundamental pillar in all phases of risk management, from assessment to response. To achieve the objectives of the study, the descriptive-analytical method was employed through the distribution of questionnaires to a number of institutions, in addition to surveying the opinions of auditors and accountants.

The findings of the study underscored the importance of establishing a specialized risk management unit that operates in close coordination with the internal audit function to enhance the effectiveness of the internal control system. Furthermore, the study confirmed that internal auditing contributes significantly to improving the efficiency of operational processes, safeguarding organizational assets, and ensuring compliance with legal and regulatory frameworks. It also emphasized the necessity of maintaining the independence and integrity of the internal auditor in order to ensure the objectivity and effectiveness of their role within the framework of corporate governance.

Key words: Internal Auditing, Internal Control, Internal Auditor, Risk Management, Economic Institution.